

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

خيرالدين بوزرب

إعداد الطلبة:

مصطفى تبوب

زكرياء مريني

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

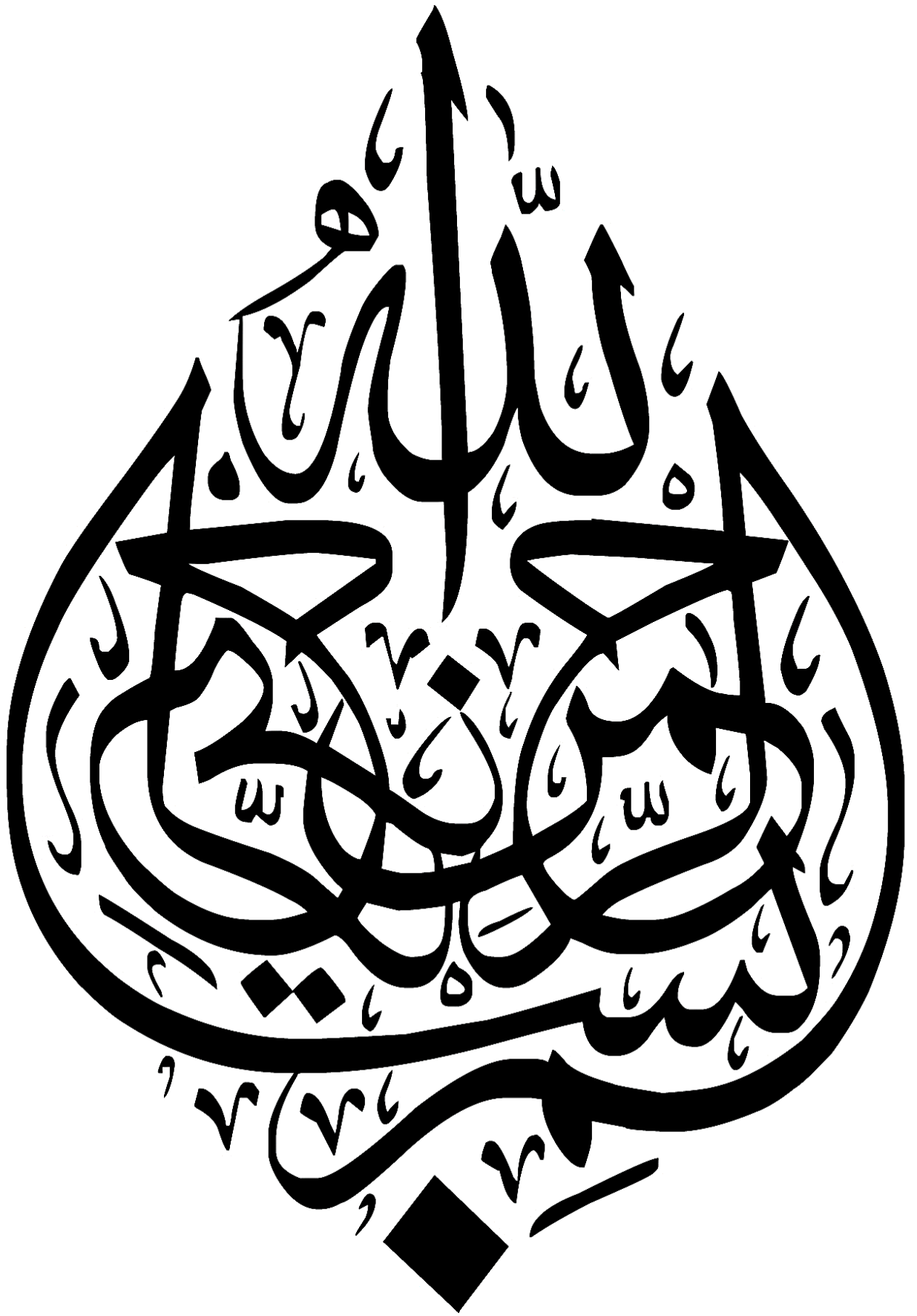
خيرالدين بوزرب

إعداد الطلبة:

مصطفى تبوب

زكرياء مريني

السنة الجامعية: 2021/2020



شكر وتقدير

من باب "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بخالص تشكراتنا إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **بوزرب خير الدين** الذي لم يبخل علينا بالإرشادات والنصائح لإتمام هذه المذكرة. كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة. فنسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إهداء

الحمد لله الذى وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وألهمنا

القوة والصبر لإتمامه وبعد:

نهدي تحياتنا إلى العائلتين الكريمتين وكل الأصدقاء
والزملاء من قريب أو بعيد، والذين كانوا سندا لنا أثناء إنجاز
هذا العمل، وإلى كل الأسرة الجامعية من أساتذة وإداريين.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا
نافعا لكل باحث في هذا المجال أو غيره.

زكرياء ومصطفى

قائمة المحتويات

الصفحات	المحتويات
	كلمة شكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
08	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
10	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية وأسسها
12	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
18	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
19	المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
20	المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
22	المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية
24	المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
24	المطلب الأول: قناة سعر الفائدة
24	المطلب الثاني: قناة سعر الصرف
25	المطلب الثالث: قناة أسعار الأصول
26	المطلب الرابع: قناة الائتمان
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: اقتصاديات النفط والأزمة النفطية الراهنة	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه
31	المطلب الأول: مفهوم النفط
34	المطلب الثاني: سعر النفط والعوامل المحددة له

42	المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط
43	المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية
43	المطلب الأول: ماهية أسواق النفط العالمية
45	المطلب الثاني: أنواع أسواق النفط العالمية
47	المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في أسواق النفط العالمية
50	المبحث الثالث: الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها
50	المطلب الأول: مفهوم الأزمة النفطية الراهنة
51	المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية الراهنة
54	المطلب الثالث: تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد العالمي
58	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحولات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية
61	المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90
65	المطلب الثاني: الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية
67	المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية
69	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية
74	المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري
74	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية
84	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية
85	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية ودورها في معالجة التداعيات الناجمة عنها
85	المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية
91	المطلب الثاني: تطور مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية
96	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
101	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة (2009-2014)	01
40	كمية الإنتاج اليومي لأعضاء الأوبك خلال الفترة (2009-2014)	02
41	كمية الإنتاج اليومي لأكبر الدول خارج الأوبك خلال الفترة (2009-2014)	03
50	أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط لسنة 2014	04
53	أسعار النفط في الفترة (2001-2015)	05
66	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	06
68	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2014	07
70	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	08
71	تطور أداة الاحتياطي الإجباري في الجزائر	09
75	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	10
76	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	11
78	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	12
79	تطور احتياطات الصرف الأجنبي والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	13
81	تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	14
83	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	15
85	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	16
87	تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2014-2019)	17
88	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	18
89	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2014-2019)	19
90	حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر	20
91	تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية للفترة 2014-2019	21
93	تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2019)	22
94	نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الخام PIB للفترة (2014-2019)	23

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	المربع السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية	01
23	أدوات السياسة النقدية	02
38	الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة (2009-2014)	03
41	كمية الإنتاج اليومي لأكبر الدول خارج الأوبك والدول داخل الأوبك خلال الفترة (2009-2014)	04
53	تقلبات أسعار النفط في الفترة (2001-2015)	05
67	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	06
69	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	07
75	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	08
76	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	09
78	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	10
80	تطور الاحتياطات الاجمالية والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	11
82	تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	12
83	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	13
86	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	14
87	تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2014-2019)	15
92	حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من اجمالي الودائع (2014-2019)	16
93	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2014-2019)	17
94	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2019-2014)	18

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الرموز والاختصارات:

البيان	الرمز/الاختصارات
مؤشر توبين للاستثمار	Q
الناتج الداخلي الخام	GDP
منظمة الدول المصدرة للبتروول	OPEC
سوق نيويورك للتبادل التجاري	NYMEX
سوق المبادلات البتروولية العالمية لندن	IPS
سوق سنغافورة النقدي العالمي	SIMEX
وكالة الطاقة الدولية	IEA
التمويل غير التقليدي	QE

مقدمة

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبيروز دورها في تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي لأي دولة، ولتحقيق تلك الأهداف تعتمد السياسة النقدية على استراتيجية مكونة من الأهداف العامة والوسطية وأدوات السياسة النقدية التي تعتبر وسائل لتدخل السلطة النقدية لبدائية نقل قراراتها إلى الأهداف النهائية، وذلك عبر قنوات ابلاغ السياسة النقدية، وشهدت السياسة النقدية وأدواتها تطورات عديدة انتقلت فيها السلطة النقدية من استخدام الأدوات المباشرة الى الأدوات غير المباشرة، لأن هذه الأخيرة تتيح للسلطة النقدية فعالية أكبر في تحقيق أهدافها النهائية.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولحد الآن مازال يعتمد على المداخل النفطية بأكثر من 95 % من الصادرات، وهذا ما جعل أداءه مرتبطا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ يعتبر النفط سلعة استراتيجية ومادة أساسية في مختلف الأنشطة خاصة مع التطور الصناعي والتكنولوجي، فأى انخفاض لأسعار النفط في الأسواق النفطية سيؤثر مباشرة على كل المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

مؤخرا حدثت صدمة في سوق النفط العالمية مست أغلب اقتصاديات العالم، وخاصة الاقتصاديات المصدرة للنفط على غرار الجزائر، فانخفضت أسعار النفط بسبب تزايد العرض النفطي بسرعة أكبر من تزايد الطلب النفطي، ولحد من التأثيرات السلبية للأزمة النفطية عمدت السلطة النقدية في الجزائر إلى اعتماد توليفة من السياسات الاقتصادية، لعل أبرزها السياسة النقدية.

1- إشكالية الدراسة:

بما أن للسياسة النقدية دور مهم في النظام الاقتصادي عامة، ونظرا لتداعيات الأزمة النفطية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهذا يدفع ل طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، نوردها فيما يلي:

- ما المقصود بالسياسة النقدية، وماهي أدواتها؟
- ماهي محددات أسعار النفط وتأثيراته على الدول المصدرة والمستوردة للنفط؟
- ما تأثير الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي معالم السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة؟

2-فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن الأسئلة الفرعية نورد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: السياسة النقدية أداة هامة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال أدوات نوعية وكيفية وأدوات أخرى.

الفرضية الثانية: أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط ناتج عن تطور محددات أسعار النفط في الأسواق النفطية كالعرض والطلب النفطي سيؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة فقط.

الفرضية الثالثة: بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على مداخل المحروقات فإنه رهين لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فالأزمة النفطية أثرت بشكل مباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي والخارجي.

الفرضية الرابعة: لم تستطع السياسة النقدية في الجزائر تحقيق أهدافها المرجوة في ظل الأزمة النفطية، نظرا لعدم فعالية الأدوات المستخدمة، وتراكم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

3-أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- كون موضوع البحث ينطبق مع تخصص الطالبين وهو الاقتصاد النقدي والبنكي؛
- الرغبة الشديدة في تنمية المعرفة حول موضوع السياسة النقدية وكيفية نقلها وتطبيقها على أرض الواقع.

ب- أسباب موضوعية:

- كثيرا ما يقال على الأزمة النفطية الحالية بأنها أضرت بالاقتصاد الجزائري، الامر الذي يحفز على معرفة الأسباب والتداعيات خصوصا أن الجزائر دولة تعتمد بشكل كبير على مداخل النفط؛
- محاولة فهم الدور الذي تلعبه السياسة النقدية لإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط.

4-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري من جهة، وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات المتوالية، وخاصة مع استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

5-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أهداف السياسة النقدية والأدوات التي تستعملها السلطة النقدية لتحقيق تلك الأهداف؛

- توضيح تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؛
- توضيح السياسة النقدية المنتهجة قبل الأزمة النفطية وملاحمها الحالية المنتهجة في ظل الأزمة.

6- المنهج المعتمد والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:

- أ- **منهج تاريخي:** وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي للوقائع البارزة في موضوع البحث، بحيث لا يمكن معرفة الوقائع الحالية والمستقبلية دون التطرق الى الماضي.
 - ب- **منهج وصفي:** استخدم لعرض بعض المفاهيم النظرية، ولوصف متغيرات الدراسة.
 - ت- **منهج تحليلي:** استخدم لتحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلالها بمجموعة من الاحصائيات لدراسة البحث وإعطاء رؤية واضحة لتسلسل الوقائع.
- أما فيما يخص الأدوات المستخدمة، فقد تم الاعتماد على عدة مراجع، كتب، مذكرات، مجلات، مواقع رسمية في شبكة الأنترنت ذات الصلة بمتغيرات البحث، (السياسة النقدية، الأزمة النفطية) .
- #### 7- حدود الدراسة:

تحدد الدراسة زمانيا ومكانيا على النحو الآتي:

- أ- **الإطار الزمني:** جاء البحث لدراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة تأثيرات الازمة النفطية الراهنة والتي تبدأ مدتها من سنة 2014 الى العام الماضي أي قبل أزمة كوفيد-19.
 - ب- **الحدود المكانية:** اختصت الدراسة لحالة "دولة الجزائر" لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير جدا على صادرات النفط لتحريك الاقتصاد، من خلال تحليل بعض البيانات والمؤشرات الاقتصادية.
 - ث- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تبيان دور السياسة النقدية كسياسة من السياسات الاقتصادية في معالجة تأثير الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري.
- #### 8- الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات سابقة حول موضوع الدراسة ولعل أبرزها ما يلي:

- رسالة ماجستير لحياة عناب بعنوان: **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2016)**، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، وقد تم تطبيق المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي، وتهدف هذه الدراسة لإبراز أهم أسباب تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاديات الريعية ومحاولة إيجاد حلول لتنويع الاقتصاد الجزائري، وكانت نتائج هذه الدراسة كالآتي: الاقتصاد الوطني يبقى عرضة

للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للطاقة والايادات ف ضمان استقرار توازن الاقتصاد الجزائري يتطلب تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

- أطروحة دكتوراه لأميرة إدريس بعنوان: **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتهدف هذه الدراسة في محاولة التعرف على مدى تأثير تقلبات سعر البترول على السياسة المالية في الجزائر ومحاولة معرفة مكانة البترول في الاقتصاد ومدى تأثر هذا الأخير بأسعار البترول، وتوصلت هذه الدراسة لوجود علاقة قوية بين أسعار البترول والايادات العامة والنفقات العامة، فالبتترول يعتبر المحدد الأساسي للموازنة العامة والذي من خلاله اعتمدت الجزائر في رصد سياستها المالية والتي كانت مرتبطة بأسعار البترول.

- رسالة ماجستير لإكن لونيس بعنوان: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2002)**، جامعة الجزائر، 2011، وقد تم تطبيق المنهج التاريخي والوصفي والاستنباطي، وتهدف هذه الدراسة لتحليل وتتبع العرض النقدي ومقالاته في الجزائر ومحاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية وتحديد إطار للعلاقة بين استقلالية بنك الجزائر وأداء السياسة النقدية وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في ممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي، وضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط معدل التضخم المستهدف بأدوات السياسة النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم، وضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة لإنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

9- صعوبات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التعرض الى صعوبات تمثلت في:

- تضارب في الاحصائيات بين مختلف الهيئات الرسمية، مثل احصائيات تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات؛

- موضوع الدراسة كبير يمس الاقتصاد ومكوناته، مهما تم التوسع في الدراسة، الا أنها تبقّت عدة جوانب لم يتم التطرق اليها.

10- هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة ثلاث فصول تم التطرق فيها الى أهم محاور الموضوع قيد الدراسة وفق ما يلي:

- **الفصل الأول:** لتوضيح الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية، حيث قسم الى ثلاث مباحث، الأول عبارة عن مفاهيم عامة حول السياسة النقدية تضمن على التعريف والأهمية والاهداف، أما المبحث الثاني جاء لمعرفة أدوات السياسة النقدية، والمبحث الثالث لمعرفة قنوات انتقال السياسة النقدية للاقتصاد.

- **الفصل الثاني:** وضح مفاهيم عامة حول اقتصاديات النفط والأزمة النفطية، قسم الى ثلاث مباحث، الأول لمعرفة مفهوم النفط والعوامل المؤثرة في تسعيره أما الثاني جاء لتوضيح مفهوم لأسواق النفط وأنواعها والأطراف المتدخلة فيها، أما الثالث جاء للتعريف بالأزمة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ككل.

- **الفصل الثالث:** يتناول دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري، وينقسم هو الآخر الى ثلاث مباحث، الأول يشمل على السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية، أما المبحث الثاني فيشمل على دراسة بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، أما المبحث الثالث فهو قراءة للسياسة النقدية في ظل الأزمة النفطية ودورها في معالجة تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد:

إن هدف أي دولة هو تحقيق استقرار ونمو اقتصادي، إذ يتحقق هذا بواسطة السياسات الاقتصادية والتي هدفها الأساسي هو جعل الاقتصاد قويا ومتوازنا، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية والتي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف مختلفة، من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال ثلاث

مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسات الاقتصادية وذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات، الوسائل والصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تناول هذا المطلب السياسة النقدية من حيث ظهورها، تعريفها أهميتها وللتعمق أكثر في هذا المفهوم نأخذ ما يلي:

الفرع الأول: ظهور السياسة النقدية

ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدته الفترة الأخيرة. ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالمتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم، لهذا فقط اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وهذه المتغيرات أو العوامل تتمثل أصلاً في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي تؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك من هذين المتغيرين¹.

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، ظهرت النظرية النقدية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمات ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال الربط بين الدخل والإنفاق، والشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم

¹ سهير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1997، ص 162.

بتعادل كمية النقود المعروضة والمحددة من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على التفضيل النقدي بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والسياسة النقدية الكينزية¹.

وقد انعكس التطور في أهداف السياسة النقدية ووسائلها في توسع مداها وليشمل ليس فقط الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق، وإنما الإجراءات الحكومية الأخرى التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد².

الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية

تتعدد تعاريف السياسة النقدية بين الاقتصاديين إلا أنها تبقى متقاربة في مضمونها نورد منها ما يلي:

التعريف الأول: هي آليات التحكم في كمية النقود المتداولة وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني³.

التعريف الثاني: هي عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي⁴.

التعريف الثالث: تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد⁵.

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية في توجيه الاقتصاد القومي من خلال مجموعة من الأدوات للتحكم في العرض النقدي وما يتوافق مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثالث: أهمية السياسة النقدية

تكتسي السياسة النقدية أهمية بالغة باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، تستهدف من خلالها تحقيق نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار والتوازن الخارجي، ناهيك عن تحقيق أقصى حد ممكن من التشغيل، هذه الأهداف جعلت السياسة النقدية ذات أهمية بالغة تعتمد عليها السلطات النقدية كوسيلة

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 207.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العبيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 1، عمان، 2004، ص 352.

³ عون محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، ط 2، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 145.

⁴ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد الحسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

⁵ Andrey chouchane – Verdier, Libéralisation Financière et croissance économique- le cas de l'Afrique subsaharienne, Harmattan, Paris, 2001, p 53.

لتحقيق هذه الأهداف من تنظيم وتسيير وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد إضافة إلى دورها في حل الأزمات خاصة النقدية منها، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي، من خلال ضبط تسارع القوى التضخمية واستقرار قيمة النقد المحلي مقابل العملات الأجنبية وهو ما يجعلها أداة ذات فعالية كبيرة في امتصاص الصدمات النقدية سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما أنها ذات أهمية بالغة في مكافحة التقلبات الدورية¹.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية وأسسها

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

يقسم علماء المالية العامة والدارسين الاقتصاديين السياسة النقدية إلى الأنواع التالية:

1- السياسة النقدية التوسعية: وبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول، وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان²، وبالتالي تعتمد على عدة أدوات نذكر منها ما يلي³:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري؛

- تخفيض سعر إعادة الخصم؛

- يدخل البنك المركزي كمشتري للسندات الحكومية.

2- السياسة النقدية الانكماشية: تعد إحدى أنواع السياسات النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي في حالات التضخم الاقتصادي التي يمر بها البلد نتيجة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات مقابل ارتفاع في الطلب الكلي على هذه الأخيرة، وهذا ما يفسر أن التدفق النقدي في الاقتصاد أكبر من التدفق الحقيقي من السلع والخدمات⁴.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 53.

² حسن بن هاني، إقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2002، ص 153، 154.

³ إياد عبد الفتاح نور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 147، 148.

⁴ بن البار أحمد، محمد بن السيلت، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014: دراسة قياسية، مداخلة في إطار

الملتقى الدولي العاشر الموسوم بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 17 و 18 نوفمبر 2015، ص

ويمكننا القول أن السلطة النقدية تسعى إلى تقليل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد عن طريق الأدوات الكمية التي تساعد على تخفيض سيولة البنوك التجارية عن طريق الإجراءات الآتية:

- زيادة سعر إعادة الخصم على الأوراق المالية والقروض؛

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك التجارية؛

- زيادة سعر الفائدة على الودائع؛

- تدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في عمليات السوق المفتوحة¹.

إن الإجراءات أعلاه قد تساعد على امتصاص كمية النقود الفائضة المتداولة لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، الأمر الذي يقلل من طلبهم على السلع والخدمات، فتتخفص الأسعار وتقل أرباح المستثمرين، وقد ينخفض حجم الاستثمار إذا كانت السياسة شديدة الانكماش نتيجة التوقف عن الإنتاج وعدم التوسع².

الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل

¹ إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 233.

² الطيب لحياح، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2014، ص

الفني وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق¹.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفقا للوضع الاقتصادي للبلد، فالسياسة النقدية لها أهدافها الخاصة التي تميزها عن السياسات الأخرى، فتحقيق أهداف نهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية بأهداف وسطية وهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي ومكوناته، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على الأهداف الأولية والوسطية والنهائية للسياسة النقدية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، وعليه فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية للسياسة النقدية التأثير في مجموعتين رئيسيتين فالأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما الثانية فتتعلق بظروف سوق النقد².

1-مجتمعات الاحتياطات النقدية: هذه المجتمعات مكونة من القاعدة النقدية من النقود المتداولة عند الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم كلا من نقود الودائع والأوراق النقدية والنقود المساعدة، أما الاحتياطات المصرفية فتضم كل من ودائع البنوك لدى البنك المركزي أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل: (الاحتياطات الإجمالية -الاحتياطات الإجبارية / ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى). أما الاحتياطات غير المقترضة تمثل: (الاحتياطات الإجمالية -الاحتياطات المقترضة).

2-ظروف سوق النقد: تعبر عن المجموعة الثانية من الأهداف الأولية وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى كسعر فائدة الأرصدة البنكية وسعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين البنوك.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص 112، 113.

² وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 59.

- وفيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل: (الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي - الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي) وتسمى صافي الاقتراض.
- كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها¹.

الفرع الثاني: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية

تعرف على أنها تلك المتغيرات التي تضم كل من احتياطات البنوك ومستوى سعر الفائدة قصير الأجل في سوق ما بين البنوك والعرض النقدي وأنها مرتبطة ببعضها البعض، فالمتغير في احتياطات البنوك يرتبط بالمتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي².

ويشترط في الأهداف الوسطية ما يلي³:

- يكون تطوره مرتبطا من طرف السلطات النقدية المتوفرة على وسائل اللازمة لذلك؛

- يرتبط تطوره بمتغير حقيقي كالسعر على سبيل المثال؛

- يعرف تطوره ضمن زمن معروف؛

والأهداف الوسطية للسلطات النقدية ممثلة في ثلاث نقاط:

1- مجاميع الكتلة النقدية : إن ضبط وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، يمثل الهدف الأساسي للسلطة النقدية وبالنسبة للنقيدين، فهم مقتنعون بأنه يجب أن تكون كمية النقود المعيار المفضل للتوازن الاقتصادي، وهي⁴:

أ- إن مجاميع الكتلة النقدية تعتبر محور اهتمام البنوك المركزية، وهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصور تلك المجمعات وتحديدتها واحتسابها ونشرها، كما يمكنها ضبط تغيراتها.

ب- سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور كونها تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن لم يعد تحديد المجمع النقدي سهلا، نظرا لتعزيز سرعة تداول النقد، ونتيجة للابتكارات المالية الجديدة يبقى الإشكال في المجمع النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة ووضوح.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع النقدي الموسع M3 والمجمع النقدي الضيق M1 و M2 .

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر، الجزائر، ص 125.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص 194.

³ قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999، ص 144.

⁴ Jean Pierre Patat, Monnaie. Système Financier et politique Monétaire, Paris, 6^{eme} édition, 2002, p 412.

فالمجمع النقدي الضيق يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، وقد بينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات والمشتقات المالية الحديثة، لأن المجمع النقدي M2 الذي يضم المجمع النقدي M1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر، يتأثر بشدة اجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية إيداع في حسابات على الدفاتر ولدى البنوك. وكذلك المجمع النقدي M1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى خارجة عن المجمع M1، أما المجمع الموسع M3 فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحافظ الأوراق المالية¹.

ومن الملاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

2- سعر الفائدة كهدف وسيط: تستهدف السلطة النقدية سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يسهم في تحقيق أهدافها الرئيسية حيث قد يؤدي تجاهل الأخذ في الاعتبار التضخم إلى إضعاف أهمية سعر الفائدة كمؤشر، وقد يكون التأثير في سعر الفائدة السائدة في السوق ما بين المؤسسات المالية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الهدف، كما يمكن للسلطات النقدية التأثير على أسعار الفائدة أيضا من خلال إحداث تغييرات في أسعار الفائدة الرسمية كسعر الفائدة الاسمية وسعر البنك المركزي للخصم والإيداع، وأسعار عقود إعادة الشراء، وتتوقف فعالية استخدام هذه الأدوات في تمكين السلطات النقدية من نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات في أسعار الفائدة لا تعكس أيضا عوامل السوق التي تؤثر عليها بعض العوامل والسياسات الأخرى.

يرى الاقتصاديون النقديون أن اتجاه الدورة التجارية حيث يميل إلى معدل الفائدة إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، والعكس في أوقات الكساد وبالتالي يصعب على البنك المركزي أن يحدد بثقة الآثار المترتبة على السياسة النقدية خلال مراقبة معدل الفائدة وحدها².

3- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يشكل معدل الصرف متغيرا هاما في الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية، من خلال وضع ميزان المدفوعات، وتعمل السلطات النقدية على ضمان استقرار هذا المعدل عند مستواه التوازني.

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص 210.

² شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 39، أكتوبر 2017، الإمارات العربية، ص 8.

في ظل هذا النظام إذا اتبعت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية داخلية لإتاحة مزيد من القروض للاقتصاد، فإنه من المرجح أن ينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يتجه نحو الارتفاع، ويحدث ذلك تدهوراً في القدرة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية، حيث تزيد الواردات وتنخفض الصادرات بشكل يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، الأمر الذي يولد ضغوطات على العملة الوطنية ويتطلب ذلك تدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

ويلاحظ أنه في ظل نظام الصرف الثابت تفقد السياسة النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية خاصة إذا اقترن هذا النظام مع عدم وجود حرية على مستوى حركة رأس المال، ويختلف الأمر تماماً في نظام الصرف الحر، حيث تتكفل قواعد السوق في تحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع والخدمات للبلد المعني¹.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعرف أهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية²، حيث تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية تم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية بشكل عام.

هنالك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وهي³:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تحقيق التوظيف الكامل؛
- تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف المهمة التي تشير إليها السياسة النقدية لأهميتها البالغة في التقليل من الضغوط التضخمية المستمرة، وكذا تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي⁴، فالتقلبات الكبيرة في مستويات الأسعار للسلع والخدمات تعتبر من العوامل التي

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 140.

² نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 50.

³ Freidman, Milton, The ptimum quantitu of money and other essay, London, Macmillan, 1973, p 95.

⁴ Frédéric Mishkin, monnaie, banque, et marchés Financières, pearson édition, France, 2004, p 156.

تؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للنقود والتي تؤثر بدورها على القدرة الشرائية للأفراد. وتسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها الكمية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار النقود أكثر العوامل تأثيرا على تقلبات الأسعار¹.

ففي الوقت الذي يرى الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب أن تتم معالجتها، يرى البعض الآخر أن ارتفاع التضخم بمستوى معقول يمكن أن يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي خاصة في حالات الرواج، ذلك إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات من شأنه تحفيز المستثمرين على زيادة الإنتاج والتوسع في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على توفير مناصب عمل جديدة للعاطلين، مما يؤدي إلى التخفيف من البطالة².

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي³.

3- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: تعد العمالة الكاملة أحد الأهداف الرئيسية والأساسية من بين أهداف السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، فالعمالة الكاملة تعني بكل بساطة وجوب كل شخص قادر وراغب وبيحث عن عمل أن يلحق به، وإلا فإن العمالة لا تكن كاملة، ما يترتب عنه وجود البطالة. وتعرف العمالة الكاملة أيضا على أنها توظيف شامل للطاقات الإنتاجية، بأخذ الاعتبار عدم ترك بعض الموارد المادية والبشرية المعطلة، حتى لا يترتب عنه قصور عند تحقيق الناتج الممكن في ظل وجود الإمكانيات المتاحة والموارد، والذي ينتج عنه بطالة⁴.

¹ زكريا النوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 188.

² أحمد زهير شامية، وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 226.

³ عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 27.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 19.

ولتحقيق العمالة الكاملة يقوم البنك المركزي باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بذلك¹، ومن بين أهم هذه الإجراءات قيام البنك المركزي بالتأثير على المعروض النقدي بالزيادة، مما يؤدي لارتفاع الطلب الكلي من جهة، وانخفاض معدلات الفائدة على القروض بسبب توفر كتلة نقدية زائدة عند البنوك من جهة أخرى، الأمر الذي يحفز المستثمرين على القيام بطلب قروض استثمارية جديدة بغية التوسع في مشاريعهم ورفع معدل الإنتاج استجابة للطلب عليها، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، فيزداد الاستثمار ويزداد التشغيل في الاقتصاد، وهذه السياسة لا تكون ناجحة إلا في حالة عدم الوصول للتشغيل الكامل².

فالتشغيل الكامل سيبقى كهدف لا يمكن تحقيقه وبالأخص في المجتمعات الديمقراطية نظرا لإحلال الآلة محل اليد العاملة، وهذا ما يجعلنا نقبل وجود بطالة بمعدل طبيعي وربطه بمعدل النمو أو التضخم³.

4- تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية: تسعى كل من الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بهدف تحقيق معدلات نمو مستمرة للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدانها ورفع من مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى الدول إلى بلوغ هذا كل بحسب قدرتها ومؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة⁴.

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتم المفكرين الاقتصاديين بقضية النمو الاقتصادي، ومن تم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية في النمو الاقتصادي ومالها من تأثير على التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك بداية من خمسينيات القرن الماضي من خلال الاهتمام الذي حظيت به السياسة النقدية من خلال القوانين والتعديلات على مستوى قرارات الحكومات.

بينما يرى فريدمان أن وضع معدل مرتفع للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمرا محققا، وذلك في قوله: "ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هنالك معدلا محدد للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عال وآخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم"، والجدير بالذكر هو أنه إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية نجد أن لها الفضل الكبير في إحداث وخلق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية خاصة إذا ما تفاعلت مع العوامل الأخرى كتوافر الموارد الطبيعية والقوة العاملة المؤهلة وتوافر الأمن والاستقرار

¹ زكريا الدوري، يسرى السمراي، مرجع سابق، ص 189.

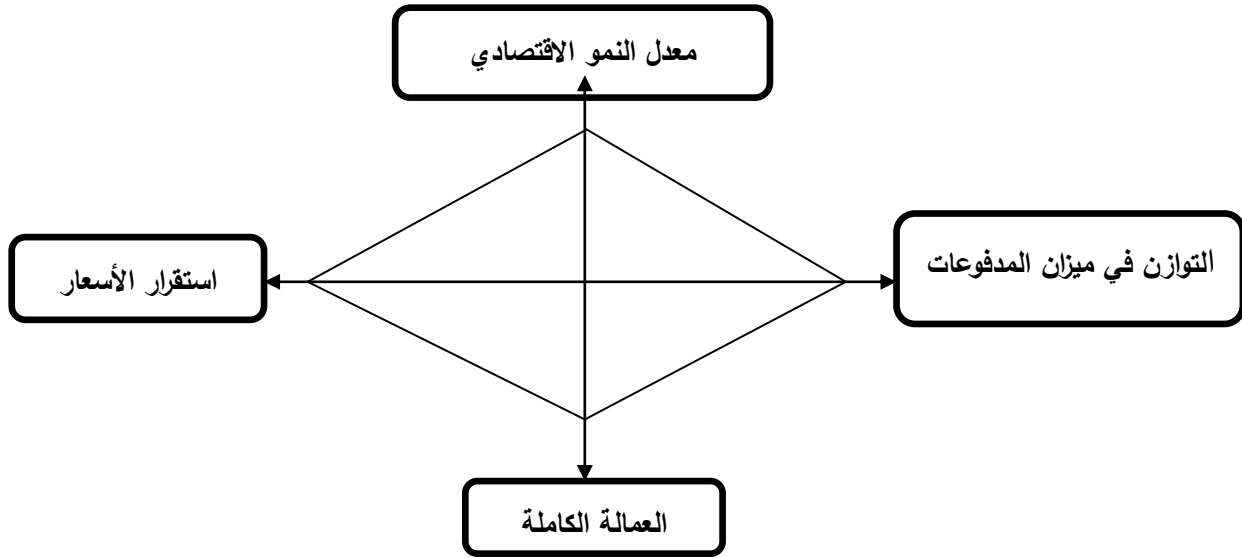
² محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية دراسة (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

³ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 20.

⁴ عدنان حسين يونس وعلي إسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الربعية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 78.

الاقتصادي والسياسي حيث أنه لا يمكن أن تقوم قائمة لنجاعة السياسة النقدية ما لم يكن هناك تنسيق بينهما وبين العوامل الاقتصادية الأخرى مع أنه لا يمكن إغفال امتزاج السياسة النقدية بالسياسة المالية لإحداث نمو اقتصادي ناجح في الدول الصناعية وكذلك إحداث تنمية اقتصادية في الدول النامية¹.

الشكل رقم(01): المربع السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية



Source : Marie Delaplace, monnaie et financement de l'économie, 2^{eme} édition, Dunod, paris, 2006, p 120.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

هي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.

إن التحكم في وسائل الدفع وتنظيمها في المجتمع تحتل أهم أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد، فالبنك المركزي بإمكانه امتصاص النقود الزائدة عن احتياجات التداول أو عمليات التمويل أو بإمكانه أن يوفر أرصدة نقدية جديدة، فالأوضاع الاقتصادية المختلفة تجله يتخذ إجراءات نقدية مناسبة تتفق والأهداف الاقتصادية المرجوة.²

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 98.

² حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006، ص 14.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)

يقصد بالأدوات المباشرة للسياسة النقدية تلك الأدوات التي تمس مباشرة عرض النقد؛ أو بالأحرى حائزي النقد، فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها:

الفرع الأول: سياسة تأطير القرض

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، و في حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك لعقوبات تتباين من دولة لأخرى، والاعتماد على هذا الأسلوب جاء من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة إلى التنمية ، أو تتطلب موارد مالية كبيرة، إن استعمال هذه الأدوات يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع على الاستغناء عنها في الكثير من الدول، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، وفي أوقات التضخم يقيّد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك ، و العكس على القطاعات الأخرى ، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الائتمان إجبارية¹.

الفرع الثاني: النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد ومن قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

الفرع الثالث: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تستعمل البنوك المركزية في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد إذا عجزت البنوك التجارية عن ذلك.

الفرع الرابع: السياسة الانتقائية للقروض

ينتج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض لهذه القطاعات.

² الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 4، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 220.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الائتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- تغيير مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة¹.

المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية)

هي تلك الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته، وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، حيث تتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

الفرع الأول: سعر إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والافتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد معدل الفائدة على القروض حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول لأنها تقترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها، وبالتالي تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم وسيلة تلجأ إليها البنوك التجارية بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات قامت هذه البنوك بخصمها ، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية خاصة أو عامة لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها ، لهذا فهي تمثل مؤشرات للمصارف التجارية لطبيعة التوجهات التي تبناها البنك المركزي فيما إذا كانت التوجهات باتجاه تقييد الائتمان أو توسعه².

الفرع الثاني: عمليات السوق المفتوحة

السوق المفتوحة هي تدخل البنك المركزي في السوق النقدي للتأثير على سعر السيولة البنكية بصفة غير مباشرة بواسطة تحديد أو فتح قروض البنك المركزي للبنوك الأخرى ، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، يدفع مقابل هذه الشيكات المسحوبة على البنك المركزي وبالتالي فهي تودع في البنوك التجارية حيث يكون بإمكانها أن تتوسع في حجم

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 19.

² محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، القاهرة، مصر، ص 45.

الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي ، أما إذا كان الهدف هو انخفاض عرض النقود فإن البنك يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية لصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياته من النقود السائلة، في حين تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود، حيث تؤثر السوق المفتوحة أيضا على أسعار الفائدة الأخرى عند شراء أدوات الخزينة، يرتفع سعر أدوات الخزينة وهذا يدع إلى انخفاض سعر الفائدة لأدوات الخزينة، عندئذ تنخفض أسعار الفائدة أكثر عندما تقوم البنوك والمتعاملين الآخرين في الأوراق المالية باستخدام الاحتياطات التي تلقونها، وبالتالي فسياسة عمليات السوق المفتوحة تتحقق بوجود إدارتين، البنك المركزي من جهة والبنك التجاري من جهة أخرى، وقد تتفق المصالح وقد تتعارض، فيزيد البنك المركزي من مشترياته من الأصول الحقيقية و تزيد السيولة في السوق النقدية ومع ذلك تستخدم هذه السيولة في زيادة الائتمان¹.

الفرع الثالث: نسبة الاحتياطي الإجباري

يعرف على أنه ذلك الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وذلك لدعم مركزها المالي، ويعتمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية إنشاء النقود وبالتالي الحد من عرضها، وبالعكس يعتمد على خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة إنشاء نقود الودائع ومنه زيادة عرض النقود². كما تعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، وتستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بالمقارنة مع الأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغييرات المطبقة من قبل السلطات النقدية³.

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

هناك أدوات عديدة لها علاقة بالائتمان المصرفي نذكر منها:

¹ عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيس، النقود والصرف والأسواق المالية، دار جاد للنشر والتوزيع، 2004، بيروت، لبنان، ص 363.

² رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 156، 157.

³ حنان بن عاتق، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 109.

الفرع الأول: التأثير والإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض، وخاصة تلك القروض الموجهة للمضاربة ن وهذا يتم بعدة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، ويأخذ التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها:

أ. الرقابة الكمية: وهي قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد القروض لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد.

ب. الرقابة النوعية: وهي قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد القروض بصرف النظر إلى الغرض الذي يمنح لأجله القرض أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق¹

الفرع الثاني: إصدار التوجيهات والتعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة².

الفرع الثالث: الإعلام

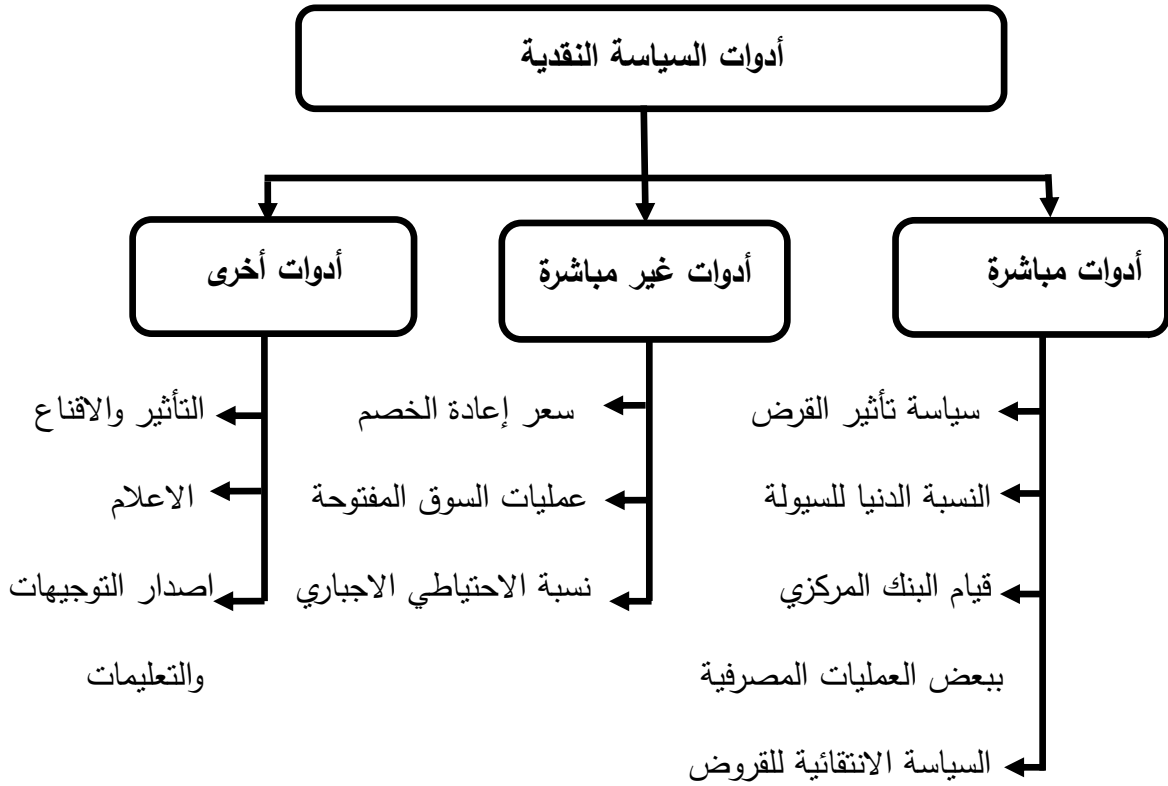
ويقوم بها البنك المركزي عن طريق القيام بإعلان سياسة نقدية مستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها مشيرا إلى ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويقوم هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، مفسرا لمختلف الأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات³.

¹ رسول عبد الحميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 58، 59.

² بشرى جبار، السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد النقدي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 29.

³ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط 1، دار زهران، عمان، الأردن، 2010، ص 226.

الشكل رقم (02): أدوات السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الشرح أعلاه

المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الآليات التي يتم من خلالها وضع قرار معين للسياسة النقدية الذي يؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين ومنه على النمو الاقتصادي، ويمكن تقسيمها إلى أربع قنوات وهي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول، وقناة الائتمان¹.

المطلب الأول: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، أما حسب الفكر الكينزي فتؤدي السياسة النقدية التقليدية إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستخف، وبالتالي انخفاض الإنتاج، أما عند القيام

¹ Bulletin de la banque de France, *Effacité de la politique monétaire et canaux de transmission*, N° 136 avril, 2005.

بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية، ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار فيؤدي لزيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج¹. اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، وأكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة أمثال تايلور سنة 1995، الذي وضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.

المطلب الثاني: قناة سعر الصرف

قناة سعر الصرف تأخذ مكانة كبيرة في السياسات النقدية في دول عديدة خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي².

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي ارتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج، وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها، فينصح الكثير بضرورة مصاحبته بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية³.

في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجيا وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجيا ورجوعه لمستواه، وبالتالي فأنثر السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي؛ بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب انخفاض

¹ بقو ليلي إسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 118.

² اكين لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص 63.

³ ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 41.

تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها المقومة بالعملة المحلية، وهو ما سيشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: قناة أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأنها تشتملان قناة توبيين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك¹.

الفرع الأول: قناة توبيين للاستثمار

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبيين (q)، الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض مؤشر توبيين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي².

ويظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها وذلك عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: قناة الثروة على الاستهلاك

مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم، والمكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع و عليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي لزيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية

¹ رسول عبد الحميد، مرجع سابق، ص 62.

² شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المركزية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،

تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2001، ص 09.

انكماشية، فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي لنقص الاستهلاك، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلباً¹.

المطلب الرابع: قناة الائتمان

هذه القناة تشير إلى أن حجم الائتمان يعتبر أحد المتغيرات الهامة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك لارتباطه الشديد بحجم الإنفاق الكلي وفي هذا السياق توجد قناتان هما: قناة الإقراض البنكي، وقناة الميزانية².

الفرع الأول: قناة الإقراض البنكي

هذه القناة تعتمد على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين الذين يعانون من العجز المالي، ومن خلال هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي³.

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن استخلاصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ لأسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك⁴.

الفرع الثاني: قناة الميزانية

تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً وتعظيماً للأرباح.

فقناة الميزانية تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح.

نستنتج أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

¹ أكين لونيس، مرجع سابق ص 65.

² رسول عبد الحميد، مرجع سابق، ص 59.

³ آسيا علي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - حالة الجزائر -، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص نقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 05.

⁴ رسول عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63.

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الإقراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري والاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي¹.

¹ يفتق ليلي إسمهان، مرجع سابق، ص 224.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التعرض للسياسة النقدية من الجانب النظري ومن هذا السياق تبين أن السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، وتعرف على أنها تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الكتلة النقدية في الحدود المناسبة بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتكمن أهمية السياسة النقدية في تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة، خاصة الدخل، النشاط الاقتصادي، التضخم، أو المحافظة على استقرار الأسعار ومعالجة اختلال موازين المدفوعات، فتسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف عديدة أهمها معدل النمو الاقتصادي المصحوب بالتوظيف الكامل والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا، وهي تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وقد لا يمكن التوصل لهذه الأهداف بطريقة مباشرة، فتحدد أهداف وسيطة وأخرى أولية.

تستخدم السياسة النقدية أدوات ووسائل لبلوغ أهدافها، تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تأطير القروض، وأدوات غير مباشرة تتمثل في إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري، وللوصول إلى فعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات لإبلاغ هذه السياسة.

الفصل الثاني

اقتصاديات النفط والأزمة النفطية

الراهنة

تمهيد:

يعتبر النفط أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، وهو يشكل سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، وتأتي أهمية النفط من وفرته النسبية، وقلة تكلفته قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى سهولة نقله وتوزيعه، كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعماله سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعماله في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أثر التجارة الدولية وموقعا خاصا في تشكيل معالم الخريطة العالمية، حيث يأخذ حيزا هاما في المبادلات الدولية مما يجعله يأخذ نسبة كبيرة في الموازين التجارية في الدول للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى تناول هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى اقتصاديات النفط والأزمة النفطية الراهنة وذلك من

خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية

المبحث الثالث: الأزمة النفطية وتداعياتها

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه

بالرغم مما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل، وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة، فوصف بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

المطلب الأول: مفهوم النفط

لكل مادة خام أصل ومكونات تميزها عن باقي المواد الخام الأخرى، لهذا سنتعرف في هذا المطلب عن أصل النفط وأنواعه.

الفرع الأول: وجود النفط منذ القدم

لقد عرف الإنسان النفط منذ عشرات القرون قبل الميلاد، فتجمع العديد من المراجع أن النفط كان معروفا عند القدماء بصفة خاصة لشعوب منطقة الشرق الأوسط الذين كانوا يشعلون النار بالغاز الطبيعي الخارج من باطن الأرض، كما استخدموه في صناعاتهم الزخرفية وأدخلوه في طقوسهم الجنائزية، وفي صناعة السفن وطلاتها.

وكان للنفط أسماء مختلفة، فقد أطلق عليه الأوروبيون اسم نافثا، والرومانيون اسم باكورا، والانجليز اسم الزيت المعدني، وقد ظل النفط في العصور القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر¹.

كما يقال: الحاجة أم الاختراع، وهي تقترن باكتشاف الأشياء، فلقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة إلى ضرورة توافر البديل، خاصة مع انتشار الآلات والماكينات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى مادة تشحيمها بديلا لشحم الحيوان و الزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو لظهور النفط².

وقد بدأت أهمية النفط تتنامى مع كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية نظرا لأن أدوات تلك الحروب المدمرة كانت تسير بقوة النفط ومشتقاته، وأصبح النفط أحد مظاهر العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الدول المتحاربة للسيطرة على موارده، وقبل أن تهدأ تلك الحروب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى وهو إحكام قبضتها على منابع النفط في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وقد شهد عقد

¹ علي لطفی، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 65.

² سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999، ص 39.

الخمسينيات من القرن العشرين عدة محاولات للدول المنتجة للنفط للتفاوض مع الشركات الكبرى و الدول المستهلكة للنفط من أجل تحسين سوق النفط العالمي، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل¹.

الفرع الثاني: تعريف ومكونات النفط

النفط أو البترول هي كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، ويطلق عليه اسم الذهب الأسود، واستخدام مصطلح البترول ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية سواء على الصعيد العربي أو الدولي، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة (بترول) لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية تستخدم كلمة (النفط)، وفي بلادنا العربية ينقسمون إلى استخدام المصطلحين لأنهما يعنيان نفس الشيء من هذه المادة.

يتكون زيت النفط من خليط من الكربونات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار والمساحات المائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجات حرارة مرتفعة، حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورًا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزلت الأكسجين والأزوت من خلال هذه المواد.

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، فأولى مراحل تكونه تتحول بقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم (الكيروجين) وهي مادة هلامية تمثل نفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول الكيروجين إلى إسفلت وهو أسوأ أنواع النفط لأنه أقلها تكونا، فيتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف الذي تزداد خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويتسرب النفط بعد تكونه خلال الطبقات المسامية التي تتيم بارتفاع نسبة الرمال والجير بها ويتجمع في النطاقات المحروقة بكميات كبيرة².

مما سبق نستخلص أن: النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة، كما أنه عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

¹ سالم عبد الحسن ريسن، مرجع سابق، ص 40.

² إسماعيل زاير، أفضل أنواع النفط في العالم، مجلة الصباح الجديد، العدد 7، بغداد العراق، 2004، ص ص 12، 13.

الفرع الثالث: أنواع النفط ومراحل استخراجها

أولاً: أنواع النفط

يختلف النفط ويتباين من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد قد تتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مغاير للنفط الموجود في القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف على النفط العربي في المنطقة الإفريقية.

وللتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي:

1- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من 35° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

2- النفط الثقيل: درجة كثافة نوعيته 28° فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة مثل النفط الخام المصري والسوري.

3- النفط المتوسط: تكون درجة كثافة النوعية بين 28° و 35° المشتقة والمستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي والكويتي¹.

وقد وضعت الدول المصدرة للنفط أوبك نظاماً مرجعياً خاصاً بها عرف بـ "سلة أوبك"، وهو عبارة عن متوسط سبع خامات محددة من النفط، وهي:

- الخام العربي الخفيف السعودي؛

- خام دبي الإمارات؛

- خام بونب الخفيف النيجيري؛

- خام صحاري الجزائري؛

- خام ميناس الإندونيسي؛

- خام تيا خوانا الخفيف الفينزويلي؛

- خام استيموس المكسيكي.

يتراوح سعر النفط بشكل عام ما بين 22 و 28 دولاراً للبرميل، وفي الحقيقة فإن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة، منها السياسية وبعضها اقتصادية أو بسبب الكوارث والحروب التي تسهم بشكل كبير في التغير².

¹ كوثر بركات، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986-2015)، مذكرة ماستر

في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص 27.

² اسماعيل زاير، مرجع سابق، ص 18.

ثانياً: مراحل استخراج النفط

يستوجب استخراج النفط المرور بمراحل مهمة نذكر منها ما يلي:

1- تحديد أماكن تواجد النفط وحقوقه: يلجأ الجيولوجيون للاعتماد على عمليات المسح الزلزالية لاكتشاف أماكن حقول النفط، وتحري الأماكن الملائمة جيولوجياً لإقامة خزانات للنفط فيها، ويتم من خلال هذه المرحلة إجراء تفجيرات تحت طبقات الأرض وانتظار ما تقدمه الاستجابة الزلزالية من معلومات حول البنية الجيولوجية للمنطقة المقصودة ومن الأساليب الأخرى المعتمدة في هذه المرحلة، قياس الجاذبية الأرضية وقياس المغناطيسية.

2- حفر الآبار للوصول إلى النفط: ذلك يكون بإحداث حفرة عميقة وطويلة في أعماق الأرض بواسطة أداة خاصة تسمى منصة النفط، إذ يعمل الباحثون على تثبيت أنبوب مصنوع من الفولاذ في الحفرة المصطنعة لإتمام عملية الاستخلاص وتأكيد تكاملية الحفرة، ويبدأ النفط بالمرور عبر هذه الثقوب بعد تثبيتها في قاع البئر واستقرارها في قاعدته، وفي قمة الحفرة يتم وضع ما يعرف بـ "شجرة الكريسماس" المكونة من المضخات والصمامات المترابطة مع بعضها البعض للتحكم بعملية الضغط وتدفق النفط من منابعه¹.

3- استخراج النفط واستخلاصه: وتتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتين وهما:

3-1 الاستخلاص الأولي: يتم في هذه المرحلة العمل على تحفيز خزان النفط بالاعتماد على مجموعة من الآليات الطبيعية، حيث يتم سحب النفط من البئر ووضع الماء الطبيعي مكانه، ومن ثم الانتقال لمرحلة نشر الغاز ورفعها إلى قمة الخزان والتحول إلى مرحلة نشر الغاز الذائب في النفط الخام والتخلص من الجاذبية الناجمة عن تحرك المادة النفطية بين جزئي الخزان العلوي والسفلي، وتبلغ نسبة الاستخلاص في هذه المرحلة ما بين خمسة إلى خمسة عشر بالمائة.

3-2 الاستخلاص الثانوي: مع تقدم الزمن على عمر بئر النفط يبدأ عامل الضغط في الانخفاض شيئاً فشيئاً حتى يبلغ مستوى معين من الانخفاض فتصبح قوة الضغط الأرضي غير قادرة على تحريك النفط وقذفه باتجاه السطح، فيلجأ الجيولوجيون إلى استخدام الأساليب الثانوية للاستخلاص وذلك من خلال حقن خزانات النفط بالماء لرفع قدرته على الضغط وتحفيزها، وتصل نسبة الاستخلاص إلى ثلاثين بالمائة².

المطلب الثاني: سعر النفط والعوامل المحددة له

قبل التطرق للعوامل المحددة لسعر النفط يستلزم وضع مفهوم لسعر النفط وأنواعه، ثم التعرف على العوامل المحددة لسعر النفط.

¹ كوثر بركات، مرجع سابق، ص 28.

² نفس المرجع، ص 19.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

يحتل سعر النفط مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هنا يمكن تعريفه على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية.

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استيعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

لسعر النفط أنواع متعددة وهي:

1- السعر المعلن (الرسمي): هو ذلك السعر الذي يعلن عليه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث أنه كان يتم تحديده من طرف الشركات النفطية الاحتكارية.

ظهر هذا النوع من الأسعار في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتكار المطلق للسوق النفطية دون أن يكون للعرض والطلب دور في ذلك.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل وذلك لبعض المشاكل الناجمة عن نوعية النفط، وهي:

2-1 حسميات الموقع الجغرافي: يخص الدول النفطية التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير نفطها الخام مباشرة للسوق النفطية.

2-2 حسميات المحتوى الكبريتي: يكون مقابلا للنفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

2-3 حسميات درجة الكثافة: تعطي نسبة عالية لمشتري النفط الثقيل ونسبة أقل لمشتري النفط الحقيقي.

2-4 حسميات قناة السويس: تخص الدول التي تصدر نفطها للسوق دون المرور عبر قناة السويس¹.

3- سعر الإشارة: يأخذ هذا النوع من السعر اتجاهين هما:

- سعر الإشارة هو الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه يمثل النقطة الوسطى بين السعرين، ويمكن التوصل إلى هذا السعر من خلال الاتفاق ما بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة.

¹ اسماعيل زاير، مرجع سابق، ص 20.

- سعر الإشارة هو متوسط سلة من أنواع النفط المتقاربة في درجة الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي حيث تشكل هذه الأخيرة مؤشر لتسعير تجميعية من النفط بحسب قرب أو بعد درجة الكثافة.

4-السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقداً في السوق بين الأطراف العارضة والطالبة بصورة آنية

5-السعر الاسمي: يعني القيمة النقدية للبرميل من النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

6-السعر الحقيقي: يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي أي هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملة الرئيسية المتداولة.

7-الأسعار الآجلة: تتمثل في الأسعار النفطية التي بموجبها يتم التعاقد على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تسعير النفط

تعد أسعار النفط من أهم أسعار الدول للسلع التجارية، حيث تراقب هذه الأسعار جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة وبالتالي فإن أسعار النفط تتحدد وفقاً لمجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق النفطي، أي أن السعر يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن²، وتتلخص أهم هذه العوامل في:

1-الطلب البترولي: يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول فنلاحظ أن التوقعات التي تبين معرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل، ونشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة وكذلك نظراً لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع³.

1-1- مفهوم الطلب البترولي: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

1-2 العوامل المؤثرة على الطلب البترولي: الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بعوامل مختلفة، البعض منها يعتبر أساسياً والبعض الآخر يعتبر ثانوياً أو مكملًا، سواء كان ذلك التأثير إيجابياً، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبياً بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل تتمثل في:

¹ علي لطفي، مرجع سابق، ص 68.

² هوارية بوخشبة، شهبناز لاداس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 1980-2015، مذكرة ماستر في

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 4.

³ نفس المرجع، ص 6.

- **النمو الاقتصادي:** يعد أهم عامل مؤثر في الطلب النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها الجغرافية والتي تزيد من طلبها على البترول، وهناك أيضا الأسواق الجديدة المتمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط¹.

- **المناخ:** يلعب المناخ دورا مهما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطل الصيفية التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها بسبب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

- **سعر النفط الخام:** سعر النفط الخام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة البترولية، سواء كانت خاما أو منتجات بترولية، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر البترول يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تعمل الدول المنتجة له أن تجعله سلعة استراتيجية بحيث تكون قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة البترولية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط، ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يحدد سعرها قانون العرض والطلب الذي بإمكانه التأثير عليه حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصاداتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه².

- **النمو السكاني ومتوسط دخل الفرد:** هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب البترولي حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب، وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملا ثانويا، إن تأثيره يعتبر نسبيا بحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي

¹ تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية فيس الجزائر دراسة احصائية للفترة 1986-2014، مذكرة

مستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص 38.

² هوارية بوخشبة، مرجع سابق، ص 22.

والصناعي، كما أن الطلب على الطاقة يتناسب طردياً مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وهذا ما يعني من ناحية أخرى نمو الناتج القومي الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع¹.
يوضح الجدول الموالي إجمالي الطلب العالمي على النفط:

الجدول رقم (01): الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة (2009-2014)

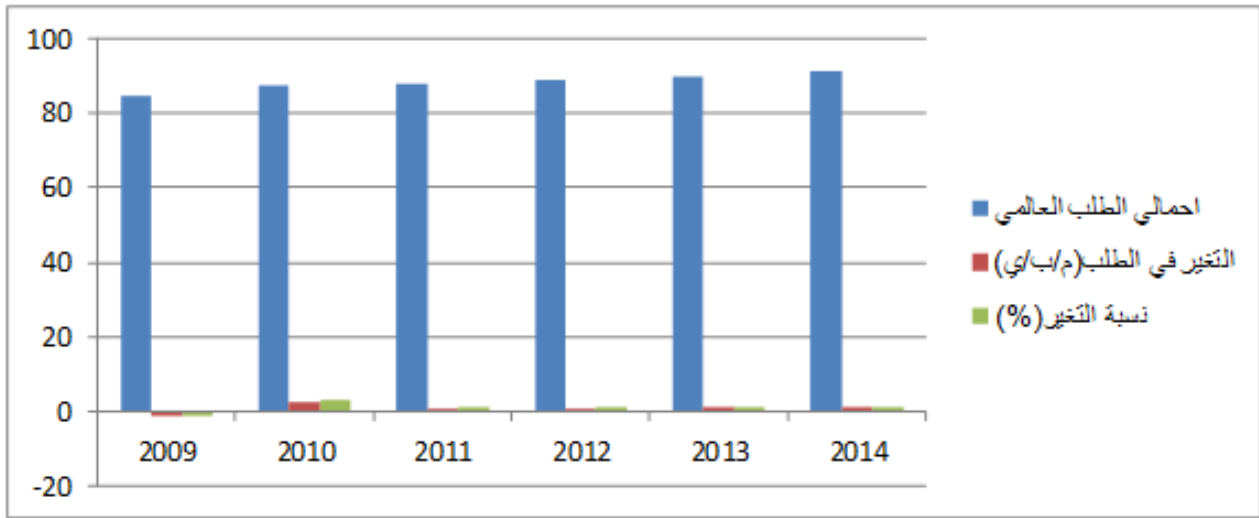
الوحدة: مليون برميل في اليوم

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الطلب العالمي	84,8	87,3	88,1	88,9	89,9	91,4
التغير في الطلب (م/ب/ي)	-1,3	2,5	0,8	0,8	1,0	1,1
نسبة التغير (%)	-1,5	2,9	0,9	0,9	1,1	1,3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، 2015، ص

.76

الشكل رقم(03): الطلب الإجمالي العالمي على النفط والتغير السنوي خلال الفترة(2009-2014)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من الجدول نلاحظ زيادة في الطلب العالمي على النفط من سنة 2009 الى سنة 2010 بعد الاستفاقة من الصدمة المالية العالمية 2008، ومن سنة 2010 الى سنة 2012 نلاحظ تزايد بنسبة ضئيلة للطلب العالمي على النفط من 87,3 مليون برميل في اليوم الى 88,9 مليون برميل في اليوم لسنة 2012، أما من سنة 2012 إلى سنة 2014 فمن الملاحظ استمرار التزايد ولكن بنسب ضئيلة وهذا راجع لتزايد انتاج وعرض النفط لأكبر الدول المنتجة خارج منظمة الأوبك كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

¹ تقوى حسناوي، مرجع سابق، ص 39.

2- العرض البترولي: يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، فالعلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.

2-1 مفهوم العرض البترولي: يتحدد عرض النفط بالكميات المتاحة من السلعة في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلع بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق¹.

إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية لنوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم.

2-2 العوامل المؤثرة على العرض البترولي: توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملاً هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة الطاقة الإنتاجية².

- **الطلب البترولي:** يعتبر من أهم العوامل في العرض البترولي، باعتبار أن الطلب يخلق العرض، فإذا زاد الطلب على البترول وباستمرار وينسب متابعة فإن هذا سيشجع على الزيادة في الإنتاج البترولي لتلبية الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من البترول، فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكا منهما يؤثر في الآخر.

- **سعر مصادر الطاقة البديلة:** يعد مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر البترول، وإمكانية إحلالها محل البترول في المدى الطويل عاملاً مؤثراً على عرض البترول، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة³.

- **السعر النفطي:** تلعب الأسعار دوراً هاماً في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلاً عن المدى الزمني.

¹ تقوى حسناوي، مرجع سابق، ص 40.

² هوارية بوخشبة، مرجع سابق، ص 45.

³ زكية بوسته، إنعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 16.

- المستوى التقني والتكنولوجي لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز بيه أدوات الإنتاج دورا مهما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع المستوى الكلي للنفط.

- تكلفة الإنتاج: تعتبر تكلفة الإنتاج من العوامل المؤثرة على العرض النفطي لأنه كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية لأن تكاليف استخراجها وتكرارها أقل بكثير من غيره، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه¹.
والجدول الموالي يوضح كمية الإنتاج اليومي لأعضاء الأوبك خلال الفترة 2008-2014.

الجدول رقم(02): كمية الإنتاج اليومي لأعضاء الأوبك خلال الفترة 2009-2014

الوحدة: 1000 برميل/يوميا

البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1216,0	1189,8	1161,6	1199,8	1202,6	1192,8
أنغولا	1738,9	1691,2	1618,0	1704,0	1701,2	1653,7
الاكوادور	464,7	476,4	500,3	503,6	526,4	556,6
إيران	3557,1	3544,0	3576,0	3739,8	3575,3	3117,1
العراق	2336,2	2358,1	2652,6	2942,4	2979,6	3110,5
الكويت	2261,6	2312,1	2658,7	2977,6	2924,7	2866,8
ليبيا	1473,9	1486,6	489,5	1450,0	993,3	477,9
نيجيريا	1842,0	2048,3	1974,8	1954,1	1753,7	1807,0
قطر	733,0	733,4	733,5	733,6	723,9	709,2
السعودية	8184,0	8165,6	9311,0	9763,0	9637,0	9712,7
الإمارات	2241,6	2323,8	2564,6	2652,5	2796,5	2794,0
فنزويلا	2878,1	2853,6	2880,9	2803,9	2789,5	2682,6
الأوبك	28927,1	29183,0	30121,6	32424,2	31603,8	30682,9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2009-2015.

يوضح الجدول الموالي كمية الإنتاج اليومي لأكبر الدول خارج الأوبك خلال الفترة 2009-2014.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 17.

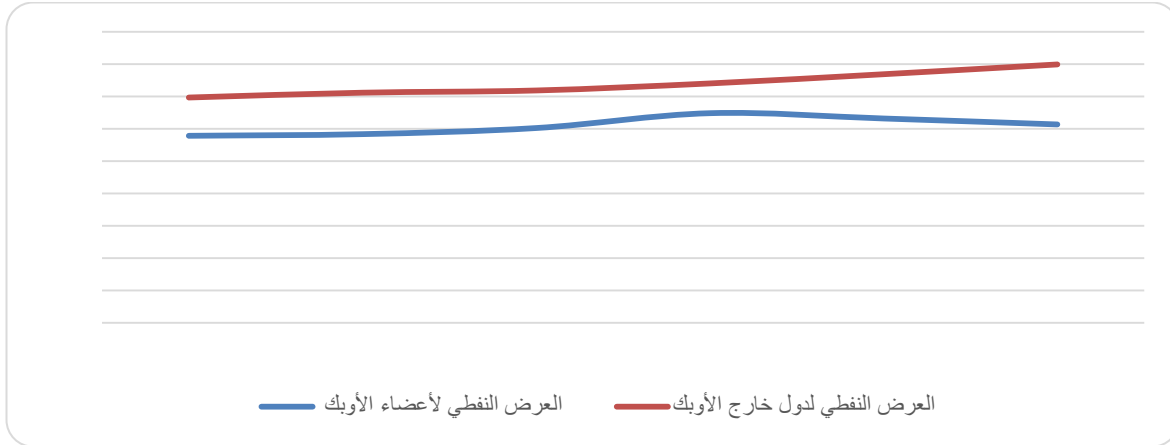
الجدول رقم: (03) كمية الإنتاج اليومي لأكبر الدول خارج الأوبك خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: 1000 (برميل/ يومياً).

البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014
و.م.أ.	7260	7556	7861	8904	10069	11644
كندا	3202	3332	3515	3740	3977	4292
المكسيك	2978	2959	2940	2911	2875	2784
البرازيل	2029	2137	2139	2149	2114	2346
النرويج	2349	2136	2040	1917	1838	1895
روسيا	10139	10366	10516	10640	10777	10838
بريطانيا	1477	1361	1116	949	867	850
الصين	3805	4077	4074	4155	4216	4246
كازاخستان	1609	1672	1384	1662	1720	1701
المجموع	34848	35596	35939	37027	38453	39966

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الإحصائية لمنظمة الأوبك سنة 2008-2015.

الشكل رقم(04): كمية الإنتاج اليومي لأكبر الدول داخل الأوبك وخارج الأوبك خلال الفترة(2009-2014)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 02 ورقم 03.

من الجدولين أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في كميات الإنتاج من البترول الخام، ونلاحظ في سنة 2011 أن الاقتصاد العالمي سجل انتعاشاً وتعافياً من الأزمة المالية مما جعل أسعار النفط ترتفع فقابلها ارتفاع في العرض النفطي حيث وصل دروته سنة 2012 إلى 32424200 برميل يومياً، أما سنة 2014 فقد سجلت

انخفاضا في أسعار النفط وسجلت سعرا متوسطا قدره 96,2 دولار للبرميل، ومنه نستنتج أن منظمة الأوبك تؤثر بصفة كبيرة على العرض النفطي ما يجعلها التحكم في السوق العالمي للنفط والتأثير على الأسعار.

أما عن الدول خارج منظمة الأوبك فلاحظنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعتبران من أكبر الدول المنتجة والبائعة خارج منظمة الأوبك وتأتي خلفهما الصين وكندا، حيث تعتبر هذه الدول منتجة ومستهلكة للنفط في نفس الوقت، ونلاحظ أن الكمية المنتجة متزايدة على مر سنوات الدراسة.

المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط

تطور تسعير البترول مع مرور الزمن فتأثر بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها وهي:

الفرع الأول: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1929-1939)

تسعير البترول في هذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها لثلاث مراحل:

1-مرحلة نقطة الأساس الواحدة: فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة منطقة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

2-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة خليج العرب وخليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خام خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3-مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: في هذه المرحلة يحتسب سعر بترول الخليج العربي كما يلي: سعر بترول الخليج العربي مضاف إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمينغبر بإنجلترا¹.

الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل:

1-قاعدة صافي المحقق: وفقا لهذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

2-قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة "الأبيكو" الشركات البترولية الاحتكارية هي من تحدد السعر.

3-قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول

¹رؤية بوسنة، مرجع سابق، ص 18.

المصدرة للبتترول وخاصة العربية منها أن ترفع مستوى السعر المعطن وفقا لما يتوافق مع مصالحها الخاصة¹.
الفرع الثالث: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا)

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبتترول حيث أنها تتحكم في الأسعار، لكنها لم تدم إلا لست سنوات².

المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية

بما أن النفط سلعة استراتيجية هامة فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث حيث أنها لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها، وتضارب المصالح بين الطرف المنتج والمستهلك.

المطلب الأول: ماهية أسواق النفط العالمية

يتم تداول النفط في سوق عالمية كباقي السلع، وباعتباره يختلف عن السلع الأخرى كونه سلعة استراتيجية ناضبة لها مكانتها في التجارة العالمية مما يجعل السوق النفطية تتميز عن باقي الأسواق بعدة خصائص.

الفرع الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية

مند اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما يلي³:

1- خلال الفترة 1957 الى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى): كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2- خلال الفترة 1870 الى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس أوبك): أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أوكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي

¹ تقوى حسناوي، مرجع سابق، ص 42.

² هوارية بوخشبة، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

³ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 52

تتص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دول الدول المنتجة للنفط.

3- خلال الفترة 1960 الى 1973 (منذ تأسيس أوبك حتى أزمة 1973): مع تأسيس أوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول أوبك، وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

4- خلال الفترة 1973 الى 1980 (منذ بداية أزمة 1973): في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول أوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها¹.

5- من سنة 1980 الى 2011 (سيادة القانون العرض والطلب على السوق النفطية): في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حين أنه كان انخفاض في السعر في سنة 1986 و1998 و2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010.

6- من 2011 الى يومنا هذا: عرفت السوق النفطية في هذه المرحلة ارتفاع كبير في أسعار النفط في السنوات، 2011، 2012، 2013 وأصبحت سوق ضخم يضم أكبر قدر من المنتجين والمستهلكين كما أنها تنوعت سلع هذا السوق في هذه الفترة وزاد حجم العرض فيه الأمر الذي أدى إلى حدوث انهيار في الأسعار سنة 2014 إلى يومنا هذا².

الفرع الثاني: تعريف السوق النفطية

وردت العديد من التعاريف التي تخص السوق النفطية ومنها نجد:

التعريف الأول: تعرف سوق النفط بأنها السوق التي يتم في التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه³.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 52.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والانتاج، دار النهضة العربية للطباعة، لبنان، 1992، ص 38

التعريف الثاني: السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين¹.

التعريف الثالث: السوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة أو متطابقة، كما يميز أو يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار².
ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الرئيسي والأساسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بعدة خصائص نوجزها فيما يلي³:

- التركيز الاحتكاري: فهناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها مايقوق 85% من صادرات العالم النفطية؛
- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: لأن الصناعات التي تعتمد النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية وفجائية؛
- السوق النفطية تتأثر بالأسواق النفطية ذات الصلة الوثيقة: مثل سوق الناقلات وتكاليف الشحن فتكاليف ناقلات النفط تعكس تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة؛
- الاتجاه نحو التكامل والتكتل: فمنتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره، وتسويقه، وهذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية ظهوره على شكل مشتقات جاهزة للاستهلاك، وما حركة الشركات في السوق النفطية وكذلك الاتفاقيات المبرمة فيما بينها خلال دورة استغلال النفط إلا دليل قاطع يختزل توجه الصناعة النفطية نحو التكامل الكامل⁴.

المطلب الثاني: أنواع أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط الكثير من الأحداث التي ساهمت في تغيير المعادلة القائمة بين طالبي السلعة النفطية وعارضيهما إضافة إلى ذلك وجود عدة أنواع للأسواق النفطية والتي نوجزها فيما يلي:

¹ نبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 71.

² N.Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, *Economics*, Thomson Learning UK, 2006, P 320.

³ سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 166.

⁴ حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2006، ص 247.

الفرع الأول: الأسواق الفورية للنفط

عرفت صناعة النفط في الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوماً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل.

غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أواخر الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط لم يلبث أن دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرارها¹.

الفرع الثاني: الأسواق الآجلة للنفط (المستقبلية)

نظراً لتقلبات الأسعار في السوق الفورية للبتروال الخام (النفط)، استحدث المنظمون سوقاً للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد نوعان لهذا الشكل من الأسواق وهما الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

1- الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل هذه الأسواق بنفس طريقة عمل الأسواق الفورية ولكن تختلف في الآجال حيث إن الأسواق الآجلة تعتمد على أجل أطول من 15 يوماً، وتتم العملية بالتراضي لسعر معين مع التسليم في الآجال القادمة ويمكن أن يحدد هذا الأجل بشهر أو أكثر، ويتميز هذا النوع من الأسواق بلزومية تحديد الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500.000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفيرها، وتوفر هذه الأسواق عدد محدد من براميل البترول والمنتجات البترولية كالكبريت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

2- الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية): يكمن دور البورصة البترولية في توفير الحماية من أخطار تذبذب الأسعار وتحسين الأداء في تسيير المخزون، وتسهيل عمليات التبادل، ويتم التعامل والتبادل في البورصات بالعقود الآجلة وليس بشحنات البترول الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء كمية من البترول الخام أو المشتقات البترولية من نوع محدد².

¹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

² سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية وقياسية)،

ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2018، ص، ص 38، 39.

ويوجد في العالم ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات البترولية العالمية لندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصات العالمية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك غرفة المقاصة التي تضمن السير الحسن للسوق¹.

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في أسواق النفط العالمية

تختلف الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية وهذا راجع لعدة جوانب يمكن تصنيفها حسب الدول المستهلة والدول المنتجة.

الفرع الأول: من ناحية الدول المنتجة

تمثلت فيما يلي:

أولاً: منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" OPEC

أنشأت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960، وتضم في عضويتها اثني عشرة دولة: الجزائر، أنغولا، الاكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، وتهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي، في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط².

وقد نجحت منظمة الأوبك في حماية حقوق أعضائها وزيادة مواردهم البترولية، الأمر الذي أوجد لها مكانة عالمية في سوق البترول العالمية وذلك عن طريق ما يلي³:

- سيطرة الدول الأعضاء على ثرواتها البترولية بما في ذلك الإنتاج والتسعير؛
- تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك والشركات العالمية للبترول؛
- رفع سعر البترول تدريجياً حتى عام 1973 ثم القفز به عالياً وبشكل سريع في فترتين رئيسيتين (1973-1974).

¹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

² الذهب الأسود، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، السلسلة السادسة، العدد 06، الكويت، ديسمبر 2013، ص 04.

³ علي لطفي، مرجع سابق، ص 07.

ولكن إدارة الموارد الاقتصادية في الدول النامية ومنها دول الأوبك يغلب عليها المنهج البيروقراطي وتغليب المصالح الفردية على المصالح الجماعية، ولقد أخذت منظمة الأوبك في وقت من الأوقات سياسة سعرية لم تكن واعية بأثرها على مصالح الدول الصناعية الكبرى وقدرتها على استعادة السيطرة على سوق البترول العالمية فكان من السهل للدول الصناعية المستهلكة للبترول أن تستعيد سيطرتها على السوق البترولية العالمية تحت غطاء السوق الحر وقوى العرض والطلب.

ثانيا: الدول المنتجة للنفط خارج "الأوبك" OPEC "

تمثل هذه الدول مانسبته 65% من الإنتاج العالمي النفطي كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك، كما أن معظم الدول المنتجة خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها روسيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج، وبالطبع هناك العديد من المنتجين الصغار كما أن أهمية ومكانة هؤلاء المنتجين تقاس على أساس الاحتياطات المكتشفة لديهم، في الواقع هنالك العديد من هذه الدول منتجة ومستوردة في نفس الوقت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها بريطانيا والصين والهند، وهناك مجموعة أخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج¹.

الفرع الثاني: من حيث الدول المستهلكة

تمثلت فيما يلي:

أولاً: وكالة الطاقة الدولية (IEA)

أنشأت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما أصطلح الغرب على تسميته بأزمة الطاقة أو الصدمة النفطية والتي تلت على إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحضر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973².

ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع واشنطن من فبراير لنفس السنة، وعقد المؤتمر فعلا في الفترة ما بين 11 إلى 13 فبراير 1974 بحضور ثلاث عشرة دولة، حيث عهد نيكسون إلى وزراء خارجية تلك الدول لإعداد

¹ أحمد آل درويش وآخرون، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، دار الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، السعودية، 2015، ص 07.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، مطابع الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، 2010، ص 88.

برامج عمل مشتركة وبدل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة وتحديد العلاقة بين مستهلكي النفط ومنتجيه.

وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة من ممثلي 12 دولة صناعية غربية منها 8 دول أوربية عدا فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والنرويج وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة وذلك كهيئة مستقلة في إطار التنمية مقرها باريس تهدف إلى إقامة الشبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط¹.

ثانياً: الشركات النفطية العالمية الكبرى

من المعروف أن الشركات العالمية في مجال النفط ظهرت منذ اكتشاف النفط في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858م، وعملت هذه الشركات على استغلال هذه المادة المكتشفة وهذا في كل المراحل من المنبع أو البئر وصولاً إلى الصناعة النفطية، وتعرف هذه الشركات أنها أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع الطاقة وبالضبط مجال النفط، وتعد شركة أكسون موبيل والشركة النفطية البريطانية (BP) والشركة الهولندية (Shell) أولى الشركات النفطية العالمية، ولقد ظهرت مع مرور الزمن شركات نفطية وطنية تملكها الدول المنتجة للنفط التي سيطرت على 78% من الإنتاج النفطي خلال سنة 2004، ومن بين هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، شركة سونطراك الجزائرية، شركة النفط الصينية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، ويوجد كذلك شركات نفطية مستقلة عن الشركات العملاقة ومن بينها شركة اينبي (ENI) الإيطالية وريسبول (Respol) الإسبانية وستانت أويل الروسية، إضافة إلى شركة (Statoil) النرويجية ولوك أويل (Lukoil) الروسية وكل هذه الشركات تتسق وتفاوض إلى جانب الشركات العملاقة الأخرى، وتؤثر الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وخاصة الأسعار وهذا من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتقيب وبالتالي الخفض من التكلفة التي بدورها تؤثر على السعر²، ويوضح والجدول الموالي أهم الشركات العالمية في إنتاج النفط لسنة 2014.

¹ أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص 127.

² سفيان عمراني، مرجع سابق، ص ص 55، 56.

الجدول رقم(04): أهم الشركات العالمية في انتاج النفط لسنة 2014

الوحدة: مليون برميل

اسم الشركة	ملكية الشركة	تاريخ التأسيس	عدد البراميل المنتجة يوميا
01	أرامكو السعودية	شركة وطنية	12,7
02	شركة النفط الإيرانية	شركة وطنية	6,1
03	أكسون موبيل	متعددة الجنسيات	5,3
04	شركة النفط الصينية	شركة وطنية	4,4
05	شركة برينتيش روليوم	متعددة الجنسيات	4,1
06	شركة شيل	متعددة الجنسيات	3,9
07	شركة سونطراك الجزائرية	شركة وطنية	1,4
08	شركة إيني	متعددة الجنسيات	2,2
09	شركة ستاتيوال	متعددة الجنسيات	2,1
10	شركة ولوك أويل	متعددة الجنسيات	2,1

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع: <http://www.sasapost.com/facts about-oil> وتم الاطلاع عليه يوم 2021/06/24 على الساعة 10:30.

المبحث الثالث: الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الآن، حيث أنها مرت بمحطات تاريخية عديدة، أبرزها كانت في السنوات الأخيرة، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الأزمة النفطية العالمية الراهنة، ومعرفة أسباب حدوثها والآثار المترتبة عنها¹.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة النفطية الراهنة

لدراسة الأزمة النفطية الراهنة يجب إعطاء تعريف للأزمات النفطية.

الفرع الأول: تعريف الأزمة النفطية

تعرف الأزمات النفطية بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن

¹ يمينة كواحله، أثر تغيرات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، جامعة البليدة 2، 2015، ص 204.

واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن تكون عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية وغيرها¹.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الراهنة

تدهورت أسعار النفط بسرعة قياسية في بداية النصف الثاني لسنة 2014، بسبب تخمة سوق النفط بنحو مليوني برميل تقريبا، نتيجة لتزايد العرض بسرعة أكبر من تزايد الطلب، ولم تقم منظمة أوبك هذه المرة بخفض إنتاجها، بل اتخذت قرارها بعدم تخفيض إنتاجها في اجتماعها رقم 166 بتاريخ 27 نوفمبر 2014، وقرارها في اجتماع جوان 2015، الاستمرار في عدم خفض الإنتاج.

وسعت السعودية بكونها المنتج الأكبر في العالم، لعرض كميات من النفط بأسعار منخفضة للمشتريين فتدهورت الأسعار بشكل رهيب، فتركت هذه الصدمة أثرا موجعة على البلدان المصدرة التي تمثل صادراتها من النفط نحو 70-90% من إيراداتها الخارجية، مما أحدث أثرا سلبيا في إيرادات موازنتها التي تضخمت خلال العقد الماضي بعد أن ارتفعت الأسعار وتجاوزت حد 100 دولار للبرميل.

وسينعكس تراجع الإيرادات على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الرفاه العام، والفوائض المالية وأسعار صرف عملاتها، أما الدول المستوردة للنقط والغاز ومشتقاتها ومنتجات الصناعات البتروكيمياوية، فتتحقق أرباح صافية، ولكن ستتأثر بعض قطاعاتها سلبيا في الوقت نفسه².

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية الراهنة

تتنوع الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وحدثت الصدمة النفطية الحالية، ولكن أبرزها تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: أسباب اقتصادية

أولا: انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي

يعتبر العرض والطلب على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما، فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويأتي بعد ذلك المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي، المحرك الرئيسي للطلب، وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 3,4% إلى 3,3% في ظل تباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لاسيما الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم.

¹ خديجة بوهلة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018، ص ص 44، 45.

² نفس المرجع، ص 46.

أما على جانب العرض، شهدت الإمدادات البترولية العالمية نمو تراوحت معدلاته ما بين 0,8% إلى 3,4% خلال الفترة ما بين 2010-2014، لترتفع بحوالي 8,7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة من المتوقع أن تصل إلى حوالي 94,8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من عام 2015.

ثانيا: انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم

أدى هذا إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة لها وعلى رأسها منطقة اليورو، ووفقا لآخر تقرير في أوروبا تراجع النمو إلى مستويات متدنية، حيث حققت منطقة اليورو معدل نمو يقدر بـ 0.2% فقط في الربع الثالث من عام 2016.

ثالثا: سياسات منظمة أوبك

رفضت منظمة أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة توازن السوق الذي يعاني من التخمّة وقد انخفض سعر النفط بنحو 50% حين رفضت في اجتماع فيينا أواخر 2014 خفض انتاجها.

رابعا: ارتفاع إنتاج النفط الصخري

إنتاج النفط الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من العروض العالمية.

خامسا: ارتفاع سعر صرف الدولار

ويعتبر من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك بأن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى من مستخدمي العملات الأخرى¹.

سادسا: التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أكبر جهة فعالة في سوق النفط الخام العالمية، ويقدر إنتاجها بـ 32.3 مليون برميل، وقد شهدت في الفترة الأخيرة تغيير في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها للحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

فقد لجأت المنظمة باتخاذ قرار زيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي، وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، حيث جاء هذا القرار معاكسا تماما لما قامت به خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008 عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا².

الفرع الثاني: أسباب غير اقتصادية

لاشك أن الأوضاع السياسية والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل، فالاضطرابات السياسية و الأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمداد بالبترول، فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل

¹ ممدوح سلامة، ندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 42.

² صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015، ص 09.

هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوروبي الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي وعملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب السياسي الثاني هو عدم رغبة منظمة أوبك في تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية للإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون "المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما انخفضت الأسعار والعكس¹، ويوضح الجدول الموالي أسعار النفط للفترة الممتدة ما بين (2001-2015)

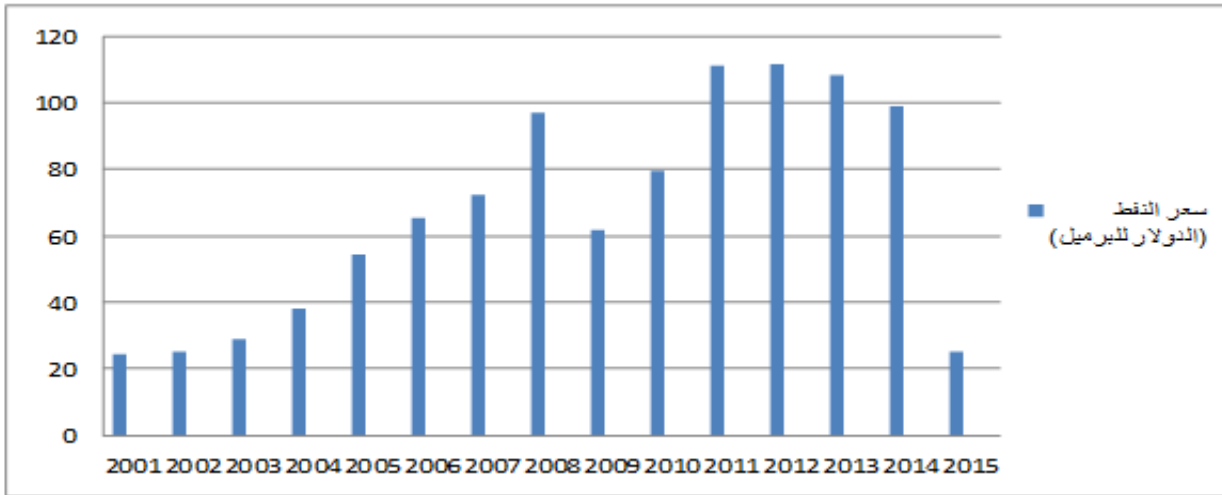
الجدول رقم (05): أسعار النفط في الفترة (2001-2015)

الوحدة: الدولار للبرميل

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر النفط	24,46	24,99	28,85	38,26	54,57	65,16	72,44	96,94
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
سعر النفط	61,74	79,61	111,26	111,63	108,56	98,97	52,32	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع: <http://www.eia.doe.gov>, 24/06/2021, 22:00.

الشكل رقم (05): تقلبات أسعار النفط في الفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم 05 والشكل أعلاه نلاحظ التطورات التي مر بها سعر النفط خلال الفترة 2001-2015، وقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2001 إذ ارتفعت الأسعار من 24,46 دولار

¹ عماد غزالي، الأزمة النفطية 2014-2017 الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة المدية، الجزائر، 2019، ص 161.

للبرميل إلى 96,94 دولار للبرميل سنة 2008، ولقد كان للأزمة المالية 2008 أثر واضح على أسعار النفط فمن خلال الشكل نلاحظ أن أسعار النفط الخام بدأت بالانخفاض منذ النصف الثاني لسنة 2008 لتصل إلى 61,74 دولار للبرميل سنة 2009، لترتفع مرة أخرى سنة 2013 حيث بلغت 108,56 دولار للبرميل إلا أن حدثت الأزمة النفطية لسنة 2014 وبسببها انخفضت أسعار النفط سنة 2015 انخفاضا حادا قدر ب 52,32 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط ايجابيا في الاقتصاد العالمي، وان كان هذا التأثير موسوما بالتباين ما بين الدول المصدرة والدول المستهلكة، وذلك بالتأثير على موازين مدفوعاتها وبالتالي التأثير على التجارة الخارجية.

الفرع الأول: أثر انخفاض وارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة

أولا: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط" وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى خسائر كبيرة في إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتتوفر لدى العديد من البلدان هوامش وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية تسمح لها بتجنب إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق وتخفيف العبء على النمو، وبالنسبة لبلدان "منطقة القوقاز وآسيا الوسطى"، تتفاقم آثار انخفاض أسعار النفط نتيجة تعمق الركود في روسيا التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا من خلال التجارة وتحويلات العاملين من الخارج.

1- الخسائر الخارجية: تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى خسائر كبيرة نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط وذلك لاعتماد معظم هذه الاقتصاديات بشدة على النفط، والصادرات النفطية في المتوسط تمثل ثلثي مجموع الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين¹.

وقد وصلت خسائر صادرات النفط في عام 2015 إلى 200 مليون دولار من الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 90 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 35 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

¹صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 09.

2- رصيد الحساب الجاري: يتوقع انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري إلى 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فيرجح أن تسجل عجز بنحو 5% و 2.7% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي¹.

3- إيرادات المالية العامة: تنخفض إيرادات المالية العامة أيضا بسبب استحواذ الحكومات في منطقتي " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" والقوقاز وآسيا الوسطى" على إيرادات صادرات النفط بالكامل تقريبا، ومن الضروري بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط أن تتجاوز أسعار النفط المستوى المتوقع لعام 2015 وقدره 75 دولار حتى يمكنها تغطية النفقات الحكومية التي زادت في السنوات الأخيرة استجابة لتزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعية لتطوير البيئة التحتية².

ونتيجة لذلك من المتوقع أن يتسبب انخفاض أسعار النفط من تقليص المراكز المالية العامة بصورة ملحوظة في مختلف بلدان المنطقة وباستثناء الكويت وتركمانستان وأوزبكستان، من المتوقع أن تسجل جميع بلدان المنطقة عجزا في الميزانية العامة في عام 2015 ويتوقع تحول فائض المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي (4.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014)، إلى عجز قدره 6.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015.

وفي ظل السياسات الراهنة وبافتراض حدوث تعافي جزئي في أسعار النفط تماشيا مع أسواق العقود الآجلة، قد تشهد الأرصدة المالية العامة في معظم البلدان تحسنا تدريجيا على المدى المتوسط مع استمرارها في تسجيل العجز.

وحتى بعد انخفاض أسعار النفط، فإن أسعار الطاقة التي يتحملها المستهلكون في معظم البلدان المصدرة للنفط لا تزال أقل كثيرا من الأسعار الدولية، ولا تدرج بنود دعم "أسعار الطاقة" في الميزانية العامة، لكنها، تبقى كأحد أشكال هدر الإيرادات المهمة، ومن أسباب النمو السريع الاستثنائي استهلاك الطاقة في هذه البلدان. فالواقع الجديد للمالية العامة في معظم البلدان المصدرة للنفط يعزز الحاجة الماسة للبدء بمعالجة التسعير المنقوص لمنتجات الطاقة في البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى³.

¹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

² آفاق الاقتصاد الاقليمي، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015، ص 21.

³ نفس المرجع، ص ص 11، 12.

4- ضعف أسواق الأسهم: شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان منها إيران وكازاخستان، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هبوط حاد في أواخر عام 2014 نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير اقتصاداتها بانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط¹.

ثانيا: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة

إن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط سواء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك أو الدول خارج منظمة الأوبك، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع أسعار النفط خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لها احتياطات طافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فقط².

الفرع الثاني: أثر انخفاض وارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة

أولا: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

تحقق البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" ومنطقة القوقاز "وآسيا الوسطى" منافع من انخفاض من أسعار النفط وتسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضا، وحيثما انتقلت آثار انخفاض أسعار النفط إلى المستخدمين النهائيين، تتخفف تكاليف الإنتاج ويرتفع الدخل المتاح للإنفاق.

ومع ذلك فإن المكاسب التي تجنيها معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره توازنها عوامل معاكسة أخرى مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو بدرجة أكبر من المتوقع في أهم الشركاء التجاريين: وهي بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" وروسيا والصين وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى".

1- المكاسب الخارجية: أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان" وتشير التقديرات على بلوغ المكاسب

¹ المرجع السابق ذكره، ص 25.

² أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 - 2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص 96.

الخارجية من انخفاض أسعار النفط في 2015، في المتوسط حوالي 1.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" ونقطتين مؤبنتين من إجمالي الناتج في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

2-نفقات المالية العامة: أدى انخفاض أسعار النفط الدولية إلى تحقيق مكاسب مستوى المالية العامة من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود، ما لم تتجه الحكومات إلى خفض أسعار التجزئة والمنتجات البترولية، وبلغت هذه الفواتير حوالي 0.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" في 2015¹.

ثانيا: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة(المستهلكة)

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط فإن التأثير سيكون سلبيا ليس فقط من إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري يتوجب في هذا السياق الإشارة إلى إن نصف الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العشرين عاما الماضية قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من حوالي 13 إلى 30 مليون برميل يوميا، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة، كما يجب الإشارة إلى أن اغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على البترول يأتي من الدول النامية وبالذات الدول الآسيوية².

¹صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 19.

²طارق بن قسبي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، ورقة مقدمة في المؤتمر الاول: السياسة الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 06.

خلاصة

تناول هذا الفصل الجانب النظري لاقتصاديات النفط والأزمة النفطية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ولقد تبين من خلاله أن النفط (البترول) من أهم مصادر الطاقة في العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره، ويؤثر في سعر النفط عدة عوامل منها الطلب النفطي العالمي والعرض النفطي العالمي، كما يساهم في تحديد حجم الطلب والعرض العالمي على النفط العديد من العوامل، مما يؤدي لخلق أزمات تؤثر على توازن السوق النفطية سواء كان هذا التأثير عند ارتفاع الأسعار أو عند انخفاضها.

تعد السوق النفطية أحد أهم الأسواق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها، حيث تعتبر منظمة الأوبك والشركات العالمية الكبرى للنفط أهم المتحكمين في العرض النفطي، وفي هذه الأسواق حدثت صدمة أدت لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير منذ أواسط عام 2014، مما أدخل الاقتصاد العالمي سواء الدول المستهلكة أو المصدرة في أزمة خانقة جراء عدة أسباب منها: اكتشاف النفط الصخري وعودة بعض الدول لإنتاج وتصدير النفط مما أدى إلى فائض في العرض النفطي.

الفصل الثالث

تحولات السياسة النقدية في الجزائر
في ظل الأزمة النفطية الراهنة

تمهيد:

تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة الأخرى بصدمة انهيار أسعار النفط الراهنة على مستوى أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي وأثر ذلك على منحى سياساتها الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية، ويعد تنظيم الكتلة النقدية في الاقتصاد بمثابة العمود الأساسي في توازن الاقتصاد، ومن خلال هذه الاضطرابات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد اضطر إلى عدة تعديلات وإصلاحات في السياسة النقدية ليستطيع فك تلك العقبات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على حوالي 95 % من إيرادات البترول وفي كل مرة تتخفف فيه الموارد المالية تسارع الحكومة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بغية الحد من الأزمات وإرساء دعائم اقتصاد السوق، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم التحولات في السياسة النقدية في ظل الأزمة النفطية الراهنة، من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية ودورها في معالجة التداعيات الناجمة عنها

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مساندة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات، وسنحاول إبراز أهم معالم السياسة النقدية في تلك الإصلاحات.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90

إن إصدار قانون النقد والقرض 10/90 شكل منعرجاً حساساً في الإصلاحات الاقتصادية تماشياً مع الوضع الجديد، أي الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعته عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية.

يعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس الأهمية والصورة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية.

الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض 10/90

- جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء وإدخال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي التي تتناسب وآليات السوق، ويهدف إلى تحقيق ما يلي¹:
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
 - تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية؛
 - تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
 - تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة؛
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، الجزائر، نوفمبر 2000، ص 19.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض 10/90

:¹ تتمثل أهم مبادئه فيما يلي

أولاً: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي، وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة.

ثانياً: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء لعملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي²:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون المتراكمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛

الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته والتي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.

ثالثاً: الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه، والهدف من فصل هاتين الدائرتين هو³:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

1 يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص

نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 77.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 197.

- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يتركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

رابعاً: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة لذلك جاء قانون النقد والقرض ليُلغى هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة من أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة النقدية وبالذات في هيئة جديدة سميت بمجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية¹.

خامساً: وضع نظام بنكي على مستويين

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض بالتأثير على السياسات الإقراضية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية².

الفرع الثالث: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 10/90

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقاً للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر، ومن أهم التعديلات نذكر ما يلي:

أولاً: التعديلات التي جاء بها الأمر 01/01

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين³:

الجهاز الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 198.

² نفس المرجع، ص 199.

³ بأصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي: حالة الجزائر فترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص 130.

الجهاز الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، والمادة (03) من الأمر تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.

ثانيا: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 11/03

ألغى هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتوات في القانون 10/90، مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، وقد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، يخول مجلس النقد والقرض بموجب الأداة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض بالسلطات في تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها¹.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى لبنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة، ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 واضطر بنك الجزائر من شهر أبريل 2002 إلى اللجوء لاستعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا.

ومن بين هذه الأدوات الجديدة أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، وهي أداة مستعملة منذ أبريل 2002 (التعليمية رقم 2002/02 المؤرخة في 11 أبريل 2002)².

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 04/10

يهدف هذا الأمر إلى تعديل الأمر رقم 11/03، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم المادة 35 كما يلي³:

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال؛
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي؛
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛

¹ يمينة شبيبة، مرجع سابق، ص 79.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 147.

³ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير بشير إلى السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، ص 23.

- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛

- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأجهزة فعالة.

رابعاً: تعديلات أخرى

صدرت التعليمات رقم 2005/04 المؤرخة في 14 جوان 2005، تتضمن هذه التعليمات تعديل مدة أداة الاسترجاعات لثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيل الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005. وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة (6) أشهر، وذلك ابتداء من جانفي، وعرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاعات السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر، وستة (6) أشهر) تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال.

فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتصاص معظم فائض السيولة، هناك أداة ثالثة، وتتمثل الأداة الثالثة المنشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإلزامية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، فتعتبر الاحتياطات الدنيا الإلزامية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

للكتلة النقدية دور هام في تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات في جميع الاقتصاديات، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات المحتفظ بها، أما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة ومختلف أنواع الودائع.

الفرع الأول مفهوم ومكونات الكتلة النقدية

تعبر الكتلة النقدية عن كمية النقود المتداولة أو الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة.

وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المجاميع التالية¹:

المتاحات النقدية: M1 تشمل الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 79.

الكتلة النقدية M2 : وتشمل على المتاحات النقدية M1 مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

سيولة الاقتصاد M3: وتشمل الكتلة النقدية M2 الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص سنة 1998 أما بعد هذه السنة أصبح المجمع M2 معادلا للمجمع M3 ، كما اعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل.

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

يمكن تلخيص تطور الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)

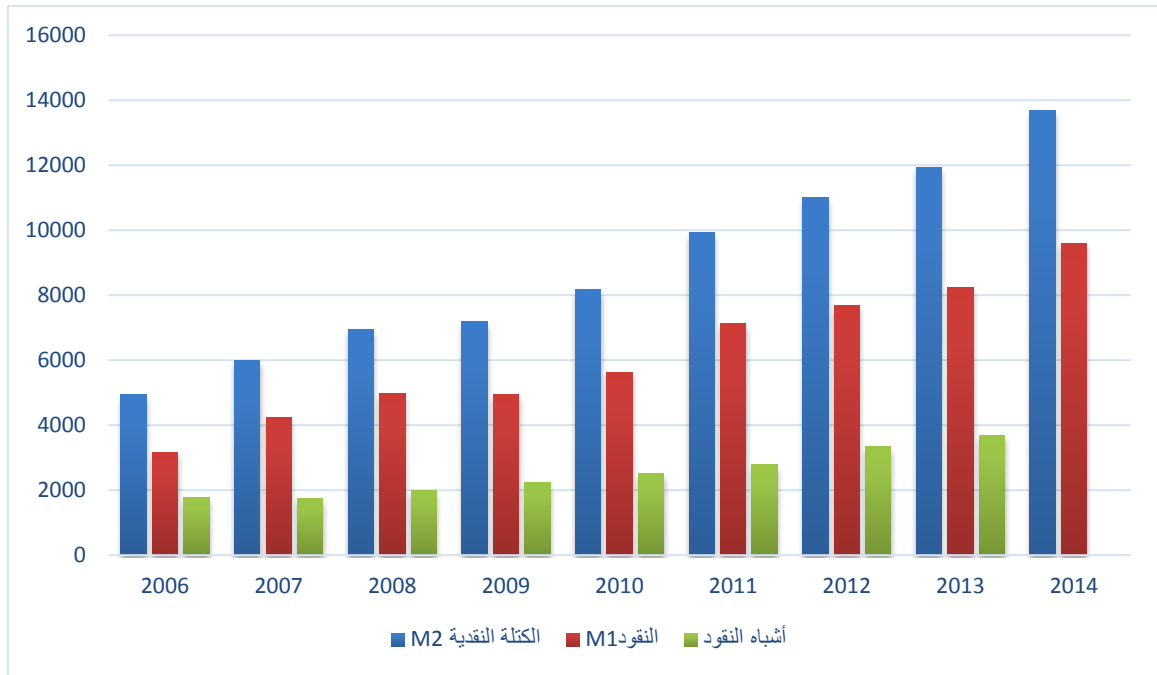
الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	18.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16
2009	1829.4	3120.4	4949.8	2228.9	7178.7	3.2
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.3	8162.8	13.7
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	21.6
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2008، 2010، 2013، 2014).

عرفت الكتلة النقدية عدة تطورات ألفت بظلالها على الاقتصاد ككل، فمن الجدول السابق نلاحظ تطور معتبر لمكونات الكتلة النقدية، بحيث تضاعفت النقود M1 أكثر من مرة خلال الفترة 2006-2014 لتبلغ 9603 مليار دج، مقابل 3167.4 مليار دج سنة 2006، كما ارتفعت النقود القانونية سنة 2014 إلى 3658.9 مليار دج، بعدما كانت تقدر سنة 2006 بـ 1081.4 مليار دج أي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات، وبالنسبة للنقود الكتابية فقد تضاعفت هي الأخرى حيث انتقلت من 2086.2 مليار دج سنة 2006 لتصل إلى 5944.1 مليار دج سنة 2014، لهذا عرفت الكتلة النقدية M2 عدة تطورات بداية من سنة 2006 حيث بلغت 4933.7 مليار دج لتنتقل سنة 2008 لمبلغ 6955.9 مليار دج وهذا التطور يعود للتوسع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية التي جرت معها الكتلة النقدية للتوسع، لتسجل سنة 2009 معدل نمو منخفض بـ 3.2 % بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط لتعود للارتفاع حيث بلغت سنة 2010 مبلغ 8162.8 مليار دج بمعدل نمو 13.7 % واستمرت بالنمو حتى سنة 2014.

الشكل رقم(06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2006-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

مقابلات الكتلة النقدية هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي، فكل التغييرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها الى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغييراتها انخفاضا وارتفاعا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وهذه المقابلات تتكون من ثلاث عناصر وهي: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة.

الفرع الأول: تعريف مقابلات الكتلة النقدية

أولاً: الأصول الخارجية

هي مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية ويتمثل مصدرها من صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل¹.

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014، ص 30.

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد الوطني

هي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية والبنك المركزي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة احتياجاتهم¹.

ثالثا: القروض المقدمة للخرينة

تتمثل في القروض الممنوحة إلى الدولة وهي عبارة عن التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، والمكونة من الاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية².

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية قبل الأزمة النفطية

الجدول رقم(07): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	القروض إلى الدولة	القروض إلى الاقتصاد	مجموع مقابلات الكتلة النقدية	معدل نمو مقابلات الكتلة النقدية %
2006	5515	-1304.1	1905.4	6116.3	21.7
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	7427.6	21.4
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	9235.1	24.3
2009	10886	-3488.9	3086.5	10483.6	13.5
2010	11997	-3392.9	3268.1	11872.2	13.2
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	14242.3	20
2012	14940	-3334	4287.6	15893.6	11.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	17146.1	7.9
2014	15734.5	-1992.3	6504.6	20246.8	18.1

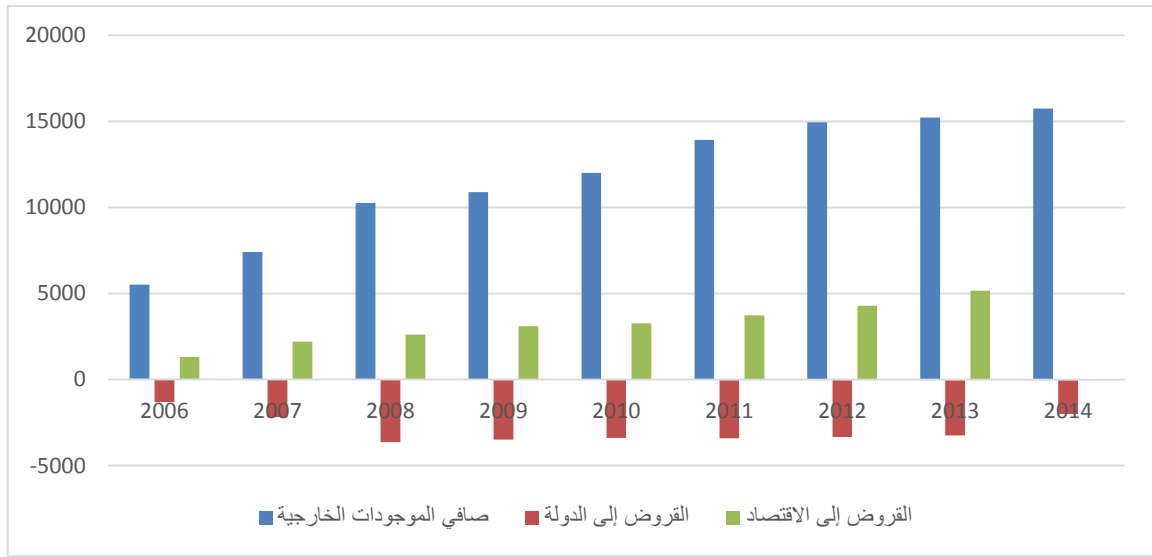
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2010-2015).

يبدو من الجدول السابق التراكم المتزايد لصافي الموجودات الخارجية من سنة 2006 حيث انتقلت من 5515 مليار دج في هذه السنة إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014، وقد تم التخلي عن تقديم القروض للدولة حيث سجلت قيم سالبة طيلة فترة الدراسة من -1304.1 مليار دج سنة 2006 إلى -1992.3 مليار دج سنة 2014، أما القروض إلى الاقتصاد فقد تزايدت هي الأخرى من 1905.4 مليار دج سنة 2006 إلى 6504.6 مليار دج سنة 2014.

¹ المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

² نفس المرجع، ص 32.

الشكل رقم (07): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر قبل الأزمة النفطية

لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أهم أدوات السياسة النقدية الآتية: عمليات إعادة الخصم، الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية، عمليات السوق المفتوحة، والتسهيلات الدائمة.

الفرع الأول: عمليات إعادة الخصم

عمليات إعادة الخصم هي وسيلة يعود البنك التجاري بموجبها للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية، ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، وبنك الجزائر القدرة على التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض للزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10/90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده¹.

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية في تحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ

¹ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي، مرجع سابق، ص 82.

الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.

ويمكن تلخيص تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

معدل إعادة الخصم	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ بداية التطبيق
10,50%	1991/09/30	1990/05/22
11,50%	1994/04/09	1991/10/01
15,00%	1995/08/01	1994/04/10
14,00%	1996/08/27	1995/08/02
13,00%	1997/04/20	1996/08/28
12,50%	1997/06/28	1997/04/21
12,00%	1997/11/17	1997/06/29
11,00%	1998/02/08	1997/11/18
09,50%	1999/09/08	1998/02/09
08,50%	2000/01/26	1999/09/09
07,50%	2000/10/21	2000/01/27
06,00%	2002/01/19	2000/10/22
05,50%	2003/05/31	2002/01/20
05,04%	2004/03/06	2003/06/01
04,00%	أوت 2016	2004/03/07
04,00%	أوت 2016	2014

Source: FMI, International Financial Statistic.

يتضح لنا من الجدول أن معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض عرف عدة تعديلات تقريبا كل سنة، وهذا بسبب اعتماد السلطة النقدية على هذه الأداة بشكل كبير في تنفيذ سياستها النقدية وتحقيق أهدافها المسطرة، حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 ثم إلى 15% سنة 1995، وهذا من أجل احتواء معدلات التضخم المرتفعة في تلك الفترة إلا أن سياسة تخفيض الدينار وتحرير أسعار الفائدة آنذاك حالت دون تحقيق الأهداف المطلوبة حيث أصبحت معدلات الفائدة سالبة وأقل من معدل التضخم، ما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

وبداية من سنة 1995 عرفت معدلات إعادة الخصم انخفاضات متتالية بمعدل 1% سنويا تقريبا، حيث انخفضت من 13% سنة 1997 إلى 5.5% سنة 2000 أين استقرت عند 4% منذ سنة 2004 إلى غاية أوت 2016، وهذا راجع إلى عودة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة ضمنا خاصة بداية من سنة 2002 أين بلغ معدل التضخم 1.4% مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة.

الفرع الثاني: أداة الحد الأدنى للاحتياطيات الإلجبارية

تعتبر نسبة الحد الأدنى للاحتياطيات الإلجبارية أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر التي ينص عليها قانون النقد والقرض 10/90، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية¹.

غير أنها لم تطبق وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، لكن الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 ألغى المادة 93 من قانون 10/90، والذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها، وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ما عدى الاحتياطي الإلجباري.

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية؛ كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم 02/04 المؤرخ في 12/03/2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإلجباري²، ويوضح الجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإلجباري وحجمه بملايير الدينارات.

الجدول رقم (09): تطور أداة الاحتياطي الإلجباري في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

السنة	نسبة الاحتياطي الإلجباري %	حجم الاحتياطي الإلجباري	معدل نمو الاحتياطي الإلجباري
2002	4,25	109,5	/
2003	6,25	12,7	15,7
2004	6,5	157,2	24,07
2005	6,5	171,5	9,09
2006	6,5	199,5	16,33
2007	6,5	272,1	36,39
2008	8	394,7	45,06
2009	8	394,13	-0,15

¹ المادة 93 من القانون 10/90.

² الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

25,37	494,13	9	2010
15,32	569,86	9	2011
32,33	754,10	11	2012
18,20	891,39	12	2013
14,87	1023,96	12	2014

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque d'Algérie, *Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapports (2008-2016)*.
- Banque d'Algérie, *Bulletins statistiques Trimestriels (N°. 05 : Décembre 2008 ; N°23 : 13 septembre 2013, N° 33 : Mars 2016)*.
- Banque d'Algérie, *Indicateurs Monétaire, www.Bank-Of-Algeria.dz*

تظهر بيانات الجدول أن أداة الاحتياطي الإجمالي قد أثبتت فعاليتها في إدارة السيولة المصرفية وامتصاص الفائض منها خلال هذه الفترة، حيث أدى رفع نسبة الاحتياطي الإجمالي بدء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2013 كآخر سنة تم فيه تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى تأثير مباشر وملحوظ في حجم الاحتياطي الإجمالي ومعدل نموه، إذ أدى ارتفاع هذه النسبة إلى 6.5 بالمائة خلال الفترة 2004-2007 إلى ارتفاع حجم الاحتياطات الإجمالية لدى بنك الجزائر بنحو 272.1 مليار دينار أي بمعدل نمو سنوي قدره 36.39 بالمائة سنة 2007، كما أدى رفع نسبة الاحتياطي سنة 2008 إلى ارتفاع حجم الاحتياطات بحوالي 394.7 مليار دينار بمعدل سنوي قدره 45.06 بالمائة، وبقيت حجم الاحتياطات في ارتفاع مستمر إلى أن بلغت سنة 2014 (1023.96) مليار دينار بمعدل نموي سنوي 14.87 بالمائة وهذا راجع لتعديل نسبة الاحتياطي بدءا من سنة 2013 ورفعها إلى 12 بالمائة.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، ويمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى اثني عشر (12) شهرا (عمليات ذات نضج أطول).

منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية في 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة¹.

¹ يمينة شبيبة، مرجع سابق، ص، ص 88، 89.

الفرع الرابع: التسهيلات الدائمة

في إطار الإصلاحات الجديدة لقانون النقد والقرض وبعد أن تخلى بنك الجزائر على الأدوات المباشرة كتأطير القروض قام هذا الأخير باستحداث أدوات جديدة إلى جانب الأدوات السابقة الذكر تسمى بالتسهيلات الدائمة، حيث خصصت هذه الأخيرة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منه، وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك في شك تسهيلات القرض الهامشي، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

أولاً: تسهيلة القرض الهامشي

هي عملية يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقاً مقابل تقديم أوراق مقبولة، وتتم المساهمات بالسيولة في إطار تسهيلة القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة والقابلة للتفاوض و/أو الأوراق الخاصة المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة، ويمكن لكل بنك يستجيب لمعايير القبول والتي حددها بنك الجزائر في المادة 02 من النظام 02/09 المشاركة في تسهيلة القرض الهامشي بناء على طلبه لدى بنك الجزائر، في أي وقت خلال أيام العمل في أجل أقصاه 30 دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع "أرتس"، بشرط تقديم الأوراق الكافية المأخوذة على سبيل الضمان، ولا يوجد أي حد للمبالغ التي يمكن الحصول عليها في إطار تسهيلة القرض الهامشي، ويسدد القرض الممنوح في يوم العمل الموالي بمجرد افتتاح نظام الدفع "أرتس" وكذا نظام تسليم السندات عند الاقتضاء.

وتحدد نسبة الفائدة على تسهيلة القرض الهامشي بتعليمية من بنك الجزائر على أساس نسب العمليات الأساسية لإعادة التمويل مضافاً إليها هامشاً والمعلن عنها مسبقاً¹.

ثانياً: تسهيلة الودائع المغلة للفائدة

نظراً لاستمرار ظاهرة فائض السيولة الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري قام بنك الجزائر بإدخال أداة جديدة في السياسة النقدية سنة 2005 سميت بتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، وهذا عبر التعليمية رقم 2005/04 المؤرخة في 14 جوان 2005²، وهذه الأداة هي عملية ضبط دقيقة تستعمل بمبادرة من البنوك التجارية المؤهلة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم سيولة في شكل إيداع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر بناء على طلبه، ويحدد أقصى وقت يحدده بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة 30 دقيقة قبل إغلاق نظام "أرتس"، كما يحدد أجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي بعد افتتاح نظام "أرتس"، وتكافؤ الودائع لـ 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمية على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش والتي يعلنها مسبقاً.

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال هذه الأداة من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ بداية تطبيقها سنة 2005 على الرغم من حداتها ومن انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بباقي الأدوات.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، عمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، نظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009، المادة 09/05، العدد 53، 13 سبتمبر 2009، ص 21.

² Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapports(2016)

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري

بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بأكثر من 95% من صادرات الدولة، فكان تأثير الأزمة النفطية الراهنة تأثيرا كبيرا جدا، إذ أن مبالغ الإنفاق العام في الجزائر مصدرها الجباية البترولية، وسيتناول هذا المبحث توضيح بعض هذه التأثيرات الاقتصادية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

سيتناول هذا المطلب بعض المؤشرات الاقتصادية وهي: الميزانية العامة، ميزان المدفوعات والاحتياطيات.

الفرع الأول: أثر الأزمة النفطية على الميزانية العامة

إن العجز في الميزانية العامة هو عجز هيكلي سببه بنية إيرادات الجزائر المرتبطة بأسعار النفط ويتناول هذا المطلب الآثار الناجمة عن الأزمة النفطية على الميزانية العامة من إيرادات ونفقات الدولة.

أولاً: الإيرادات العامة

1-تعريف الإيرادات العامة: هي موارد محصلة من طرف الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.

وتتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي²:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهياكل؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بغرض تسيير حافضة الأسهم؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

2-تطور الإيرادات العامة في الجزائر: من المعروف أن الجزائر تعتمد على المحروقات كمورد لمداخيلها بشكل رئيسي، فكلما كان سعر النفط مرتفع في الأسواق العالمية تكون مبالغ الإيرادات العامة مرتفعة وفي تزايد، أما إذا حدث العكس ستنخفض، وبالتالي فالأزمة النفطية الحالية قد أثرت بشكل سلبي على مبالغ الإيرادات العامة، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة للدولة:

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 139.

² المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984م.

الجدول رقم(10): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

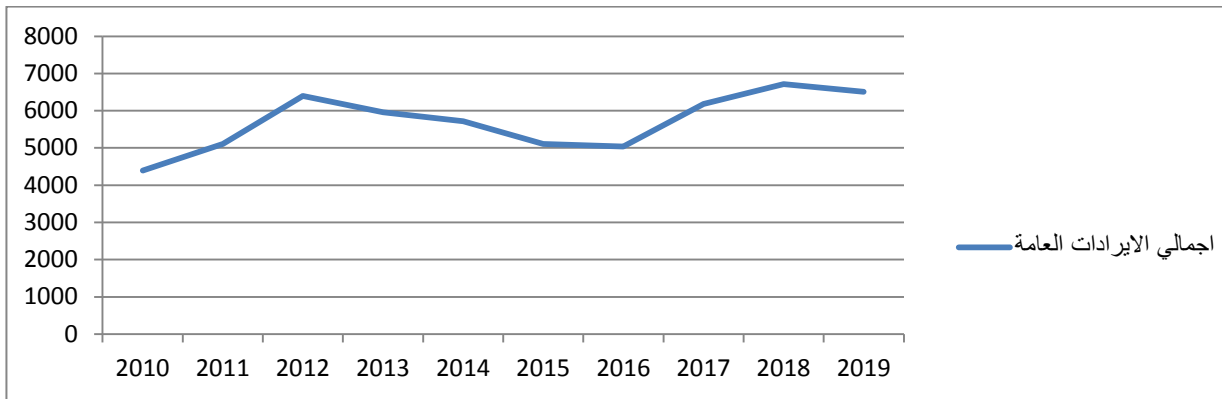
الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات العامة	4392.9	5790.1	6393.3	5957.5	5719.0
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات العامة	5103.1	5042.2	6182.8	6714.25	6507.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر (2012-2018) وتقارير وزارة المالية على الموقع الإلكتروني www.mf.gof.dz

يوضح الشكل الموالي تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الشكل رقم(08): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة متزايدة في أغلب سنوات الدراسة إلا أنه توجد بعض التذبذبات خاصة عند حدوث الأزمة النفطية إلا أنه يمكننا القول إن الإيرادات العامة تسير في علاقة طردية مع أسعار النفط في السوق العالمية.

كانت الإيرادات العامة في انتعاش خلال سنة 2010 لتبلغ سنة 2011 نسبة زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت لمبلغ 5790,1 مليار دج، ووصلت أيضا سنة 2012 مبلغ معتبر قدره 6393,3 مليار دج، أما ابتداء من سنة 2013 و حتى 2016 دخلت الإيرادات العامة في موجة هابطة سنة بعد أخرى حيث بلغت سنة 2013 5957,5 مليار دج ثم انخفضت إلى 5719 مليار دج سنة 2014، ووصلت في سنة 2016 مبلغ 5042,2 مليار دج، وكل هذا الانخفاض ناتج عن انهيار أسعار النفط التي وصلت ل 40,6 دولار للبرميل سنة 2016، أمّا سنة 2017، فقد ارتفعت الإيرادات نوعا ما بحوالي 21 % لتصل إلى مبلغ 6182,8 مليار

دج وهذا بسبب الارتفاع الطفيف لسعر النفط سنة 2017 والذي وصل لـ 54 دولار للبرميل وأما سنتي 2018 و 2019 فقد سجلت ارتفاعا يقدر بـ 6714.25 و 6507.9 مليار دج على التوالي، وهذا بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط تدريجيا .

ثانيا: النفقات العامة

1-تعريف النفقات العامة: النفقات العامة هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بصرفه شخص عام بغرض تحقيق منفعة عامة¹.

2-تطور النفقات العامة في الجزائر: عرفت النفقات العامة عدة تغيرات هامة في الجزائر فهي رهن التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة جراء التغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات، ومع بداية انهيار أسعار النفط ابتداء من 2014 عمدت الدولة إلى إتباع سياسة تقشفية من خلال محاولة خفض النفقات العامة بسبب انخفاض الإيرادات وهذا ما سنحاول إيضاحه في الجدول أدناه:

الجدول رقم(11): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

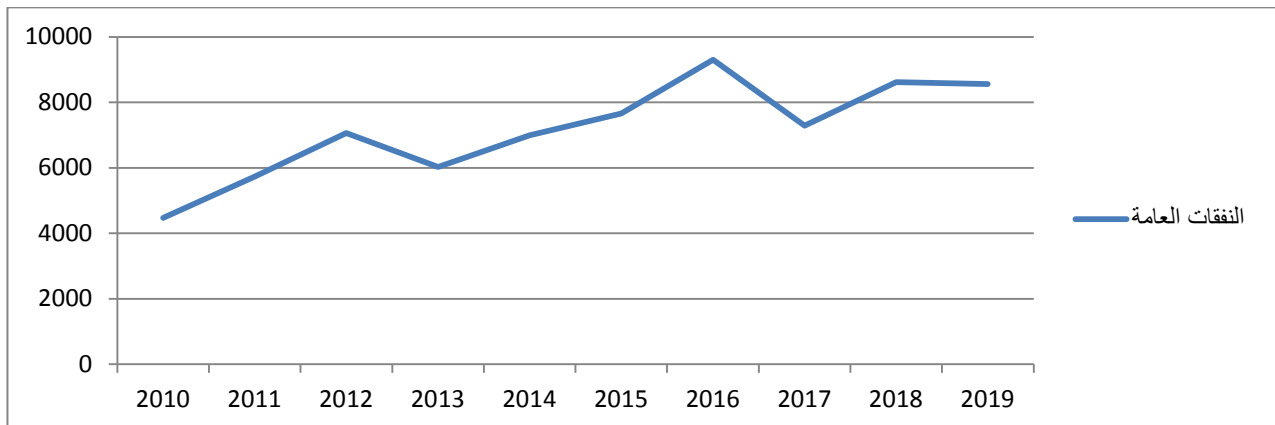
الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النفقات العامة	4466,9	5731,1	7058,1	6024,1	6995,7	7656,3	7297,4	7282,6	8620	8557,2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

يوضح الشكل الموالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الشكل رقم(09): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 65.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر مع اختلاف نسبة الزيادة من سنة إلى أخرى وذلك نظرا للظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث فترات:

خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014: نلاحظ تطور في الإنفاق العام بشكل متزايد من 2010 إلى 2012 حيث ارتفع الإنفاق العام من 4466,9 مليار دج إلى 7058,1 مليار دج وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تمويل المشاريع الكبرى.

خلال الفترة من سنة 2013 إلى 2015 تزايدت قيمته ليصل إلى 7656,3 مليار دج سنة 2015، ومع ظهور بوادر الأزمة نهاية سنة 2014 من خلال انخفاض أسعار النفط تتناقص في الفترة 2016-2017 حيث قدرت ب 7282,6 مليار دج.

وخلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 تزايدت قيمته بشكل ملحوظ إذ وصل إلى 8557,2 مليار دج وهذا راجع إلى التقلبات في أسعار النفط خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: أثر الأزمة النفطية على ميزان المدفوعات

بما أن أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، فتراجع سعر هذه الأخيرة سيكون له أثر سلبي على الميزان التجاري بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة، فإذا تراجعت قيمة الصادرات حتما ستؤدي إلى عدم قدرتها على تغطية الواردات وبالتالي حدوث عجز، وهذا ما سيتضمنه هذا المطلب.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يوضح كافة المعاملات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

ويشمل ميزان المدفوعات ما يلي: ميزان التحويلات من جانب واحد، الحساب الجاري، حساب رؤوس الأموال، حساب الذهب النقدي¹.

ثانياً: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2019)

أدى التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتلاشى بسرعة لو بقيت

¹ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص 243.

أسعار النفط على مستويات منخفضة، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم(12): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2010-2019)

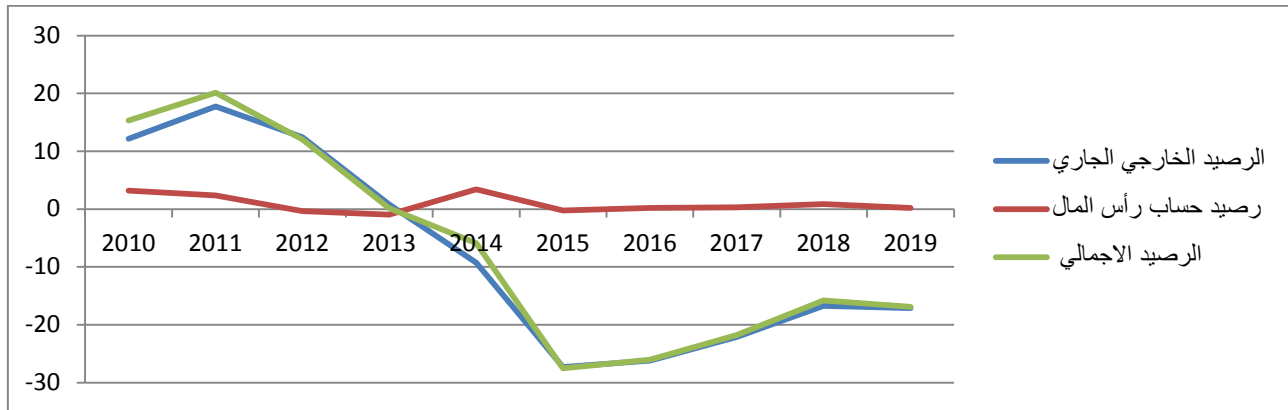
الوحدة: مليار دولار .

السنة	الرصيد الخارجي الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي
2010	12,149	3,177	15,326
2011	17,766	2,375	20,141
2012	12,418	-0,361	12,057
2013	0,831	-0,967	-0,136
2014	-9,277	3,396	-5,881
2015	-27,289	-0,248	-27,537
2016	-26,219	0,187	-26,031
2017	-22,096	0,334	-21,762
2018	-16,71	0,89	-15,82
2019	-17,11	0,18	-16,93

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2012-2018)

يوضح الشكل الموالي تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2019)

الشكل رقم (10): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن الرصيد الإجمالي لرصيد المدفوعات كان موجبا قبل حدوث أزمة 2014، وكان رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي يسجلان فائض خلال الفترة (2010-2013) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات من المحروقات، أما بعد الأزمة النفطية 2014 فقد سجل رصيد الحساب الجاري عجزا مستمرا ومتواصلا حيث بلغت قيمة الرصيد سنة 2014 حوالي -9,277

مليار دولار، ثم استمر في الانخفاض إلى 27,289- مليار دولار سنة 2015 وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة أما سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا عجزا متقاربا قدر بحوالي 26,219- و 22,096- مليار دولار، أما رصيد حساب رأس المال فقد كان في حالة تذبذب فسجل فائض بمقدار 3,396 مليار دولار سنة 2014 ثم انخفض سنة 2015 إلى 0,248-مليار دولار مسجلا عجزا ، وفي سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا فائضا قدره 0,187 و 0,334مليار دولار على التوالي، أما بالنسبة للرصيد الإجمالي فقد سجل عجزا بحوالي - 5,881 مليار دولار سنة 2014 ثم وصل عجزه إلى 27,537- مليار دولار سنة 2015 أما سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا عجزا قدر ب 26,031- و 21,762-مليار دولار على التوالي، وسنتي 2018 و 2019 فقد استمر العجز فيهما ويقدر ب 16,71- و 17,11- مليار دولار على التوالي ويرجع سبب هذا العجز إلى انهيار أسعار النفط لمستويات متدنية جدا، فساهم في تخفيض قيمة صادرات المحروقات وبالتالي أثر سلبا على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وأدخله في عجز هيكل يصبغ الخروج منه.

الفرع الثالث: أثر الأزمة النفطية على احتياطات الصرف الأجنبي للجزائر

أولا: تعريف احتياطات الصرف الأجنبي

الاحتياطات هي عبارة عن أصول تأخذ أشكال مختلفة تستعملها الدولة لأغراض مختلفة منها سد العجز

في ميزان المدفوعات ودعم عملتها المحلية مقابل العملات الأخرى، وتتكون من العناصر الآتية¹:

- رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي؛
- حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي؛
- حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي؛
- الاحتياطات من العملات الأجنبية القوية؛
- الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة؛
- قدرة الدولة على الإقراض الخارجي.

ثانيا: تطور احتياطات الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)

يوضح الجدول الموالي تطور احتياطات الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (13): تطور احتياطات الصرف الأجنبي والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة: مليار دولار

السنة	المداخيل النفطية	احتياطات الصرف الأجنبي	نسبة التغير %
2010	56,121	162,221	-
2011	71,66	182,224	12,33
2012	70,58	190,661	4,63

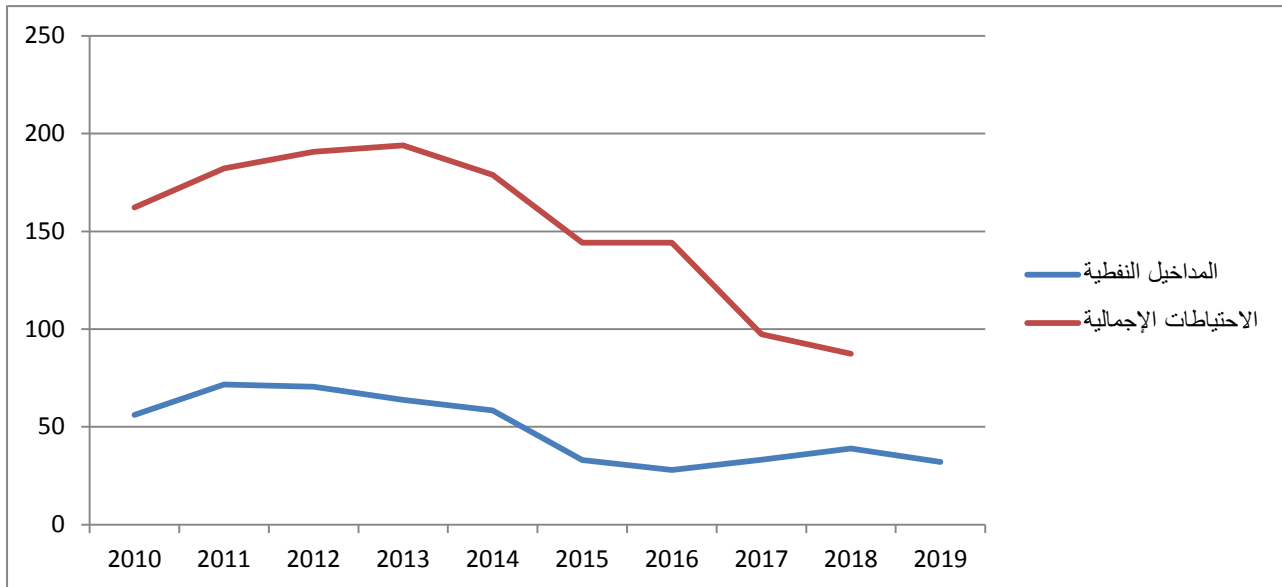
¹خالد الربابعة، الاحتياطات الأجنبية وأهميتها في النظام النقدي والمالي، على الموقع: <http://www.almamlakatv.com> / تاريخ الاطلاع

1,75	194,012	63,816	2013
-7,76	178,938	58,46	2014
-19,45	144,133	33,081	2015
-20,81	114,138	27,918	2016
-14,72	97,332	33,202	2017
-6.13	87,38	38,938	2018
-9.60	71,80	31,999	2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2012-2019).

يوضح الشكل الموالي تطور الاحتياطات الإجمالية والمدخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الشكل رقم(11): تطور احتياطات الصرف الأجنبي والمدخيل النفطية للجزائر خلال الفترة(2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ تطور الاحتياطات وينقسم إلى مرحلتين خلال فترة الدراسة:

الفترة (2010-2013): تميزت هذه الفترة ارتفاع مداخيل النفط وسجل فائض في ميزان المدفوعات مما أثر بشكل ايجابي على الاحتياطات الرسمية للدولة حيث بلغت سنة 2010 حوالي 162,221مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2011 و 2012 إلى 182,224 و 190,661 مليار دولار على التوالي محققا نمو بـ 12,33 و 4,63 % على التوالي، وبعها حققت ارتفاعا آخر سنة 2013 بمبلغ 194,012مليار دولار بنسبة 1,75 % وهي أعلى قيمة خلال هذه الفترة.

الفترة (2013-2019): تميزت هذه الفترة بحدوث الأزمة النفطية وعدم الاستقرار وانخفاض مداخيل النفط هذا أثر سلبا على ميزان المدفوعات وأدخله في عجز وبالتالي تأثر رصيد الاحتياطات حيث انخفضت سنة 2014

إلى 178,938 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 أي بانخفاض قدره 7,76- %، ثم استمر هذا الانخفاض سنة 2015 بحوالي 144,133 مليار دولار وسنة 2016 بحوالي 114,138 مليار دولار بنسبة قدرت بحوالي - 19,45 و 20,81- % على التوالي، أما سنة 2017 سجلت نزول لقيمة الاحتياطات تحت عتبة 100 مليار دولار وسجلت حوالي 97,332 مليار دولار بنسبة انخفاض 14,75- % حيث تواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 71,80 مليار دولار، وهذا يدل على سرعة تآكل احتياطات الدولة لعدم وجود بديل لسد عجز قيمة الصادرات الناتج عن تراجع أسعار النفط والأزمة النفطية.

الفرع الرابع: الناتج الداخلي الإجمالي

أولاً: تعريف الناتج الداخلي الإجمالي

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه القيمة الاسمية والحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج¹.

ثانياً: تأثير الأزمة النفطية على الناتج الداخلي الإجمالي

الجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم(14): تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

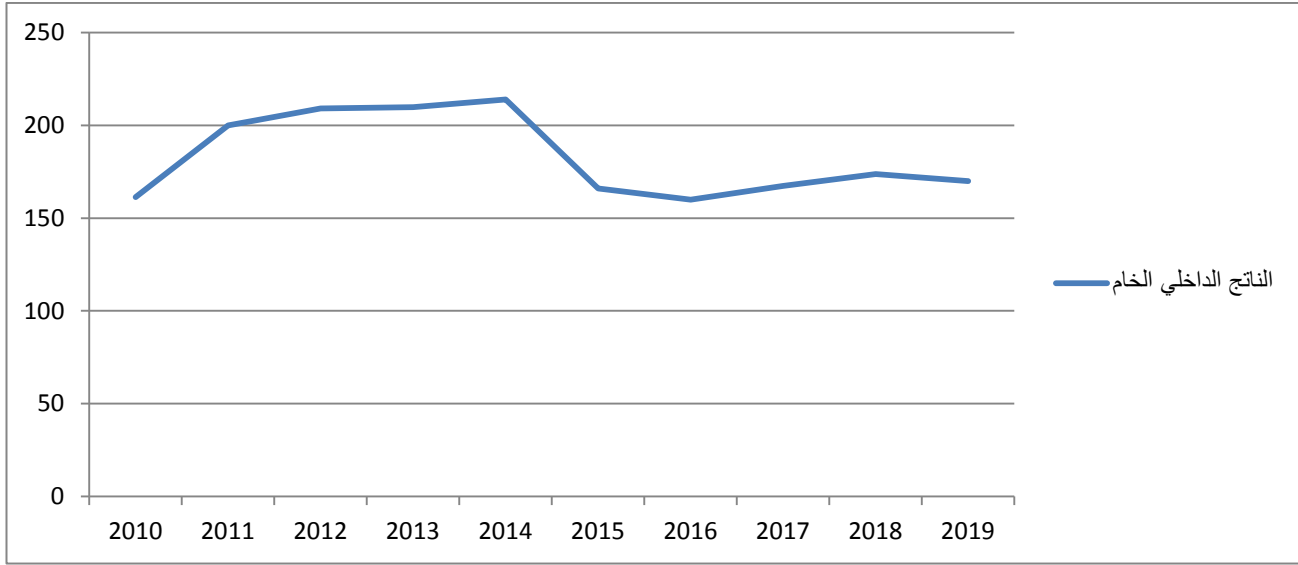
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDP	161,21	200,0	209,10	209,80	213,80	166,00	160,00	167,39	173,76	169,99

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر (2012-2018)، الديوان الوطني للإحصائيات، وموقع <https://ar.tradingeconomics.com/>

¹ محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 106.

الشكل رقم (12): تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى من 2010 إلى 2014: تميزت بارتفاع قيمة الناتج سنة بعد أخرى حيث قدرت قيمته سنة 2010 بـ 161,21 مليار دولار إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 209,10 مليار دولار أما سنة 2013 فقد ارتفعت قيمة الناتج ارتفاع طفيف قدر بحوالي 209,80 مليار دولار، أما سنة 2014 فسجل ارتفاع بقيمة 213,80 مليار دولار، ومما أسهم في ارتفاع الناتج المحلي في هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول وارتفاع النفقات العامة الموجهة لدعم مشاريع التنمية.

المرحلة الثانية من 2015 إلى 2019: تميزت بحدوث الأزمة النفطية لسنة 2014 ونلاحظ من خلال هذه الفترة تذبذب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت سنة 2015 حوالي 166 مليار دولار مقابل 213,80 مليار دولار سنة 2014 ثم واصلت الانخفاض سنة 2016 حتى وصلت إلى 160 مليار دولار، أما سنتي 2017 و 2018 فقد سجلتا ارتفاع طفيف قدره 167,37 و 173,76 مليار دولار على التوالي، أما سنة 2019 فقد سجلت انخفاض طفيف قدره 169,99 مليار دولار حيث تميزت هذه الفترة بحدوث الأزمة النفطية مما جعل الجزائر تنتهج سياسة تقشفية برفع الدعم عن بعض المنتجات وتجميد المشاريع التنموية.

الفرع الخامس: التضخم

أولاً: تعريف التضخم

هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، كما أن الزيادة في كمية النقود والزيادة في تيار الإنفاق النقدي يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة تضخم إلا أنه قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة في السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم¹.

ثانياً: تأثير الأزمة النفطية على معدلات التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم(15): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

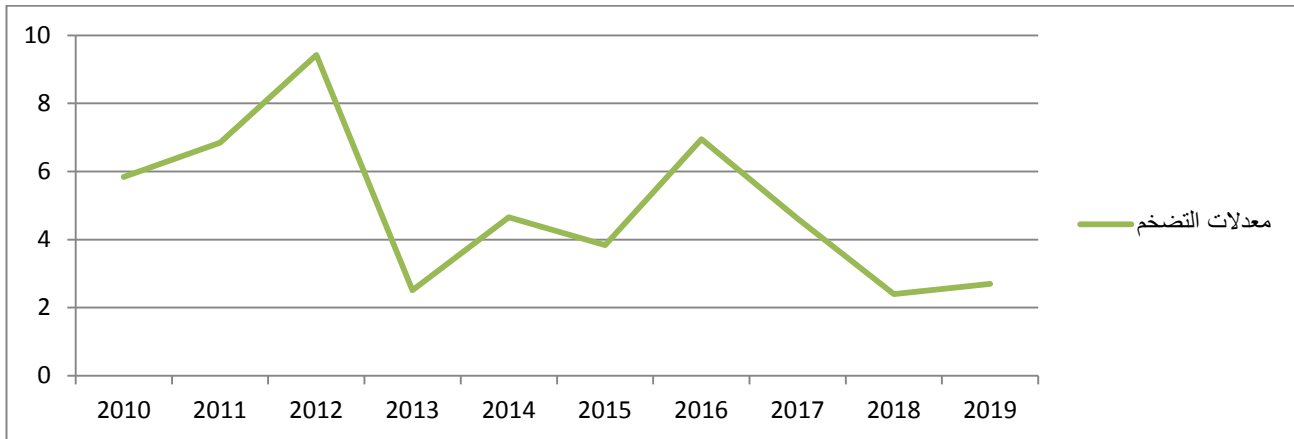
الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	5,84	6,85	9,42	2,51	4,66	3,84	6,95	4,62	2,40	2,70

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات وموقع <https://ar.tradingeconomics.com/>

الشكل رقم(13): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2010، 5,84 % ثم ارتفع سنتي 2012 و 2013 إلى 6,82 و 9,42 % على التوالي، ثم انخفض سنة 2013 إلى 2,51

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32.

% واستمر بالتذبذب سنة 2014 حتى سنة 2017، أما سنة 2018 فقد سجل أدنى قيمة خلال فترة الدراسة حيث بلغ 2,40 % كما سجل أيضا قيمة متدنية سنة 2019 قدرت بـ 2,70 %.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

لم تؤثر الأزمة النفطية فقط على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر على الجانب الاجتماعي، وسيتناول هذا المطلب آثار الأزمة النفطية على كل من: القدرة الشرائية للمواطنين، فرص الشغل وبرامج التنمية، السلم الاجتماعي، المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة.

الفرع الأول: انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين

تراجعت القدرة الشرائية للجزائريين من 3 إلى 5 % عام 2015 مقارنة بسنة 2014 لأن أسعار المواد الغذائية المستوردة في تلك الفترة شهدت ارتفاعا يصل إلى نحو 10 % سنة 2015، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير وهذا كله راجع للتأثير السلبي للأزمة النفطية.

والقرار الرئيسي الذي تسبب في تراجع القدرة الشرائية للمواطنين هو إلغاء المادة 87 مقرر فزادت في الأجور وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات¹.

الفرع الثاني: تقلص فرص الشغل وبرامج التنمية

من القرارات والإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة النفطية منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيف العمومي لسنة 2015 وتم تجميد المشاريع الكبرى التي لا تحضى بالأولوية وليس لها أثر مباشر اقتصادي واجتماعي، ومع استمرار الأزمة النفطية تواصل عجز الاقتصاد الجزائري، فلم يستطع تنفيذ مخطط الخماسي (2013-2019) ومشاريع أخرى سكنية واقتصادية واجتماعية بسبب عجز الموازنة.

الفرع الثالث: تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار الأزمة النفطية أثر بشكل مباشر على الحالة الاجتماعية في الجزائر فإن الأزمة لعبت دورا في تصعيد التوترات الاجتماعية وهذا بسبب دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل، أدت إلى احتجاجات اجتماعية في العديد من الولايات لتقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية ومن المعروف أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار سيؤدي إلى غضب شعبي كبير مما يؤدي السلم الاجتماعي.

الفرع الرابع: تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

¹ مريم شطبي محمد، التداخيات المحتملة للأزمة في قطاع الطاقة على اقتصاد الجزائر، ندوة أزمة سوق الطاقة وتداخياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة لتطورات أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 07.

لا تزال تداعيات الأزمة النفطية مستمرة تؤثر على عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية المتخذة على الصعيد الاقتصادي أتى الدور على المساعدات الخارجية للدول الفقيرة حيث جاءت تعليمات رئاسية إلى وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية بتخفيض قيمة هذه المساعدات المقدمة الى بعض الدول الإفريقية فمثلا المبلغ الذي كانت تستفيد منه موريتانيا، النيجر، مالي وبوركينا فاسو يعادل 80 مليون دولار وقد تم خفضه إلى أقل من النصف في محاولة الحد من تداعيات الأزمة النفطية على الخزينة العمومية¹.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية ودورها في معالجة التداعيات الناجمة عنها

سيتم التطرق في هذا المبحث لتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، وأدوات السياسة النقدية المستخدمة في معالجة تأثير الأزمة النفطية الراهنة، وتقييم وضع الجزائر الحالي في ظل تداعيات الأزمة النفطية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية

لقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا واسعا منذ الاستقلال ولذلك سيتم دراسة تطوراتها من خلال استعراض بعض المفاهيم حول مكونات هذه الكتلة النقدية وكذلك مقابلاتها وأدوات السياسة النقدية المستخدمة في ظل الأزمة النفطية.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

يوضح الجدول الموالي تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

الجدول رقم(16): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

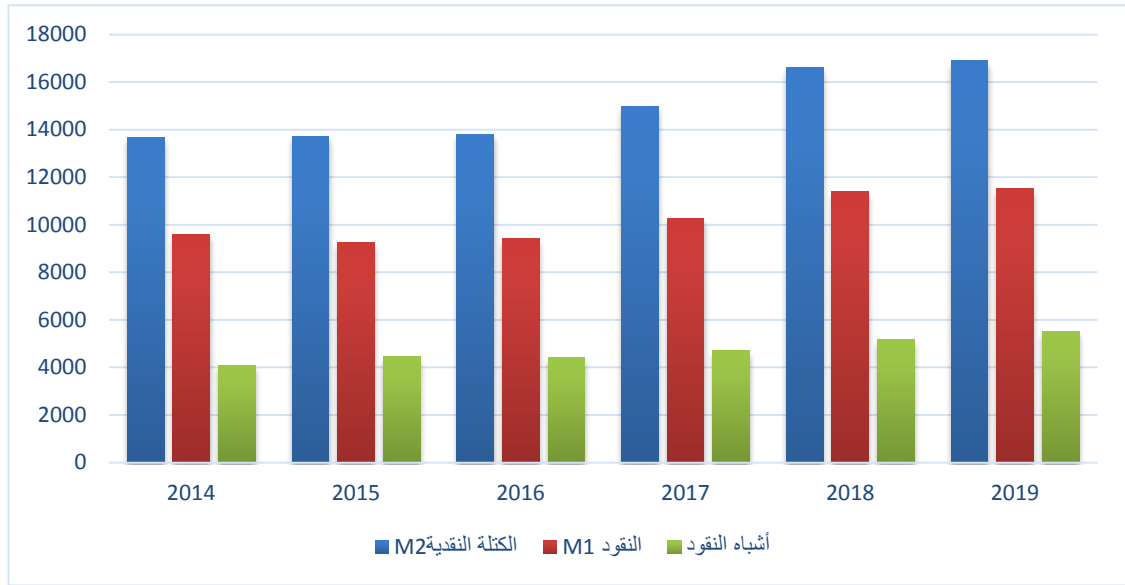
الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %
2014	3658,9	5944,1	9603,0	4083,7	13686,8	14,6
2015	4108,1	5153,1	9261,1	4443,3	13704,5	0,1
2016	4497,2	4909,8	9407,0	4409,3	13816,3	0,8
2017	4716,9	5549,2	10266,1	4708,5	14974,6	8,4
2018	4997,0	5998,4	11404,1	5163,8	16636,7	7,9
2019	5437,6	6097,6	11535,2	5531,4	16898,3	0,9

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2019 الثلاثي الثالث

¹ المرجع السابق ذكره، ص، ص 09 10.

الشكل رقم (14): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه تبين تداعيات الأزمة النفطية بوضوح على الوضعية النقدية في الجزائر، إذ أن معدل نمو الكتلة النقدية M2 سجل أدنى قيمة له وقدرت بـ 0.1 % خلال سنة 2015 وهذا بالطبع يعود إلى تراجع صافي الأصول الخارجية التي تعتبر أهم مقابلات الكتلة النقدية التي أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي في الجزائر، حيث سجلت في 2015 انخفاض في أسعار النفط إلى ما دون 45 دولار للبرميل والذي بدوره يعتبر المورد الرئيسي للأصول الخارجية، ومع ارتفاع أسعار النفط من جديد سنة 2017 بدأ نمو الكتلة M2 بالارتفاع بالرغم من التراجع المستمر في الأصول الخارجية، حيث يعود سبب ذلك لارتفاع تنامي القروض الموجهة للدولة والاقتصاد من جهة، وإلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود) من جهة أخرى

أما بالنسبة لسنتي 2018 و2019 سجلت كل من النقود والكتلة النقدية على التوالي ارتفاعا طفيفا من 11404,1 إلى 11535,2 مليار دج بالنسبة للنقود، ومن 16636,7 إلى 16898,3 مليار دج بالنسبة للكتلة النقدية وهذا راجع لاستمرار السلطة النقدية في طبع النقود ومنح الدولة والاقتصاد مزيدا من القروض.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وإنشاء النقود من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في: صافي الأصول الخارجية، ديون على الدولة وأخرى على الاقتصاد، ويوضح الجدول الموالي تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2014-2019).

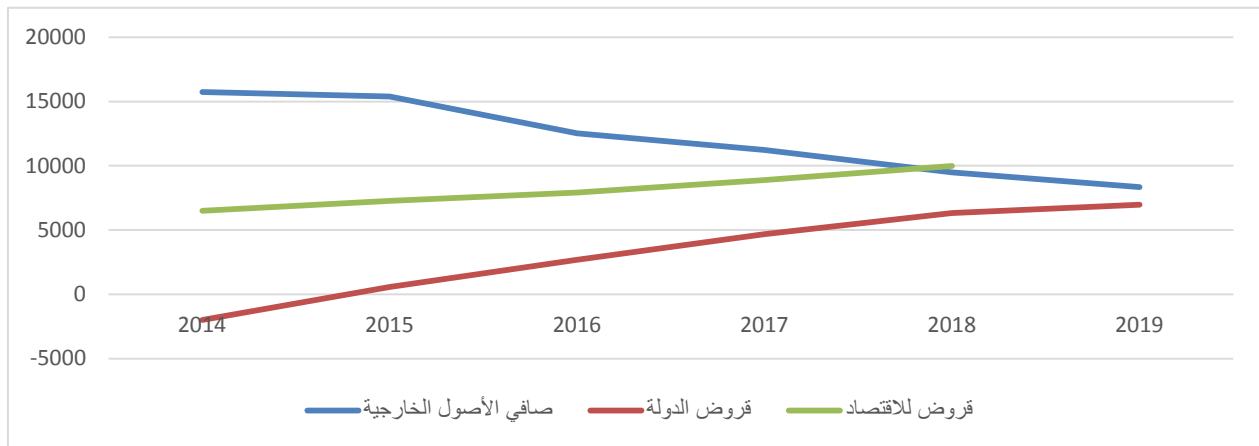
الجدول رقم (17): تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض للاقتصاد
2014	15734,5	-1992.4	6504,6
2015	15375,4	567.5	7277,2
2016	12536,0	2682.2	7909,9
2017	11227,4	4691.9	8880,0
2018	9485,6	6325,7	9976,3
2019	8334.9	6961,5	10578.0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019 الثلاثي الثالث

الشكل رقم(15): تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2014-2019)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يمكن استخلاص خلال هذه الفترة ما يلي:

1-صافي الأصول الخارجية: كانت اجمالي صافي الأصول الخارجية مرتفعة قبل فترة الدراسة وفي سنة 2014 بعد حدوث الأزمة النفطية تأثرت بشكل كبير ابتداء من حلول سنة 2015 من 15375,4 إلى 11227,4 مليار دج سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض إلى استمرار تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2015 وانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، ومنه تقلص صافي الأصول الخارجية واستمر هذا الانخفاض سنتي 2018 و 2019 من 11227,4 إلى 8334.9 مليار دج.

2-القروض المقدمة للدولة: في ظل الأزمة النفطية لجأت الخزينة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وكان هذا ابتداء من سنة 2015 بمبلغ 567.5 مليار دج وسنة 2016 بمبلغ 2682.2 مليار دج، وسنة 2017 بمبلغ 4691.9 مليار دج، أما سنتي 2018 و 2019 فقد استمرت الدولة بالاقتراض من الجهاز المصرفي ب 6325,7 و 6961,5 مليار دج على التوالي.

3- القروض المقدمة للاقتصاد: كانت زيادة القروض المقدمة للاقتصاد بمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى وهذا يشير إلى زيادة الفوائض المالية بسبب زيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية وتمويل الاستثمارات عن طريق القروض، وكانت الزيادة في القروض الموجهة للاقتصاد من 6504,6 مليار دج إلى 10578.0 مليار دج عبر فترة الدراسة نظرا للتسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية أو القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاعا محسوسا مؤخرا.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

سعت السلطات النقدية المتمثلة في بنك الجزائر منذ حدوث الأزمة النفطية إلى اتخاذ حلول لمعالجة تداعيات هذه الأخيرة عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية.

أولاً: سعر إعادة الخصم

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها بنك الجزائر لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا يلجأ بنك الجزائر عند إرادته لتقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم هذا ما يؤدي لارتفاع معدلات الفائدة، يوضح الجدول الموالي تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

الجدول رقم (18): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم %	4	4	3,5	3,5	3,5	3,5

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019 (الثلاثي الثالث).

من الجدول أعلاه يتضح أن سعر إعادة الخصم خلال فترة الدراسة أنه انخفض سنة 2016 من 4 % إلى 3.5 % بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت معدل نمو ضئيل بلغ 0,8 %.

يتضح من الجدول أن بنك الجزائر لم يهتم بهذه الأداة باعتبار أن الأدوات الجديدة التي استخدمت في ظل الأزم النفطية كانت أكثر فعالية في امتصاص السيولة، وبالتالي يمكن الحكم عدم فعالية هذه الأداة في السوق النقدية الجزائرية، نظرا للموارد الكبيرة للبنوك الجزائرية مؤخرا.

ثانياً: الاحتياطي الاجباري

يعتبر الاحتياطي الاجباري من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية وأكثرها فعالية ولقد تم تطبيق هذه الأداة في أواخر سنة 1994، وذلك في إطار الانتقال إلى الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، ويوضح الجدول الموالي تطور معدل الاحتياطي الاجباري في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

الجدول رقم(19): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة(2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي الاجباري %	12	12	8	4	10	11,5

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019 (الثلاثي الثالث)

الجدول أعلاه يبين أن الاحتياطي الاجباري بقي ثابتا قبل الأزمة النفطية وبعد حدوثها إلى سنة 2015 مما سمح بنقل السيولة، وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2016 لما لها من أهمية بمعدل منخفض قليلا عن سنة 2015 بنسبة 8% لتخفيض سنة 2017 إلى نسبة 4% بسبب الانخفاض الحاد في السيولة ورغبة بنك الجزائر في زيادة هذه الأخيرة وهو متزامن مع استئناف التمويل غير التقليدي، ليعود للارتفاع مجددا حيث بلغ سنة 2019 ب 11,5%.

ثالثا: السوق النقدية وعمليات السوق المفتوحة

السوق النقدية هي المكان الذي يتم فيه تبادل نقود بنك الجزائر عن طريق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الإصدار، وتعتبر عمليات السوق المفتوحة وسيلة تأثير في حجم النقود المتداولة في هذه السوق، وذلك حسب رغبة بنك الجزائر في اتباع سياسة توسعية أو إتباع سياسة انكماشية¹.

وعرفت السوق النقدية في مختلف أقسامها من زاوية مكانتها في إعادة التمويل تطورا ملحوظا خلال عام 2017 حيث قام بنك الجزائر إعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة وهو ما سمح باحتواء الانخفاض الكبير في السيولة والحفاظ عليها².

رابعا: التمويل غير التقليدي QE

1-تعريف التمويل غير التقليدي: هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد.

من خلال هذا التعريف فإن التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل

¹ سارة بن عيسى، دور السياسة النقدية في تمويل الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2015، ص 81.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

الصندوق الوطني للاستثمار لمدة 5 سنوات كحد أقصى ويخضع لدراسات اقتصادية معمقة للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الاجراء.

فيما سبق، وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، فيفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن الا يتجاوز رصيدها فيه 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343,5 مليون دينار لعام 2017 بناء على حجم اجمالي الإيرادات للعام 2016، التي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط فيمكنها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للانتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الاعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

2- تحليل حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر

يوضح الجدول الموالي حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر

الجدول رقم (20): حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	2016	2017/09	2017/12	2018/06	2018/11	2019/01
سندات مالية صادرة من طرف الدولة	0	300	2485	3585	4005	6556

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2019 (الثلاثي الأول)

من خلال الجدول السابق نلاحظ الافراط الكبير في التمويل غير التقليدي على إثر تعديل الأمر 03/11 من قانون النقد والقرض بموجب المادة 45 مكرر قانون رقم 10/17، تقريبا لمدة سنة تم طبع ما يعادل 4005 مليار دج التي تمثل 40% من النفقات للسنة المالية 2018، وهو ما أدى إلى نمو الكتلة النقدية ب 8,4% في نهاية شهر ديسمبر لعام 2017 على عكس سنتي 2015 و2016 أين كان النمو ب 0,13% و 0,82% على التوالي، وخص هذا الارتفاع السيولة النقدية وشبه النقود.

واستمر اقراض بنك الجزائر للخزينة العمومية في إطار التمويل غير التقليدي ليصل حجم الأموال المطبوعة في نهاية شهر جانفي 2019 إلى 6556 مليار دج، إذ يعتبر هذا الرقم ثلاث أضعاف مما كان مسطر له وهذا ما سيؤدي لا محال لانخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري وارتفاع معدلات التضخم.

بالرغم من الآثار الإيجابية التي يحدثها التمويل غير التقليدي على الخزينة العمومية إلا أنه قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل، ولذلك يجب تبني حزمة من التدابير المرافقة في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي منها:

- استعادة توازنات خزينة الدولة عن طريق تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية وعصرنة طرق تحضير الميزانية؛
- استعادة توازنات ميزان المدفوعات عبر ترشيد الواردات من السلع والخدمات؛
- الإصلاحات الهيكلية المالية بتحسين المنتجات الجبائية بالبلديات وتأهيل القدرات البشرية في التسيير الفعال للمالية المحلية؛
- الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية بتطوير الاقتصاد الرقمي وإصلاح سوق العمل وترشيد الإنفاق في كل القطاعات.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الوساطة المالية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية

لقد شهد قطاع الوساطة المالية المصرفية الجزائرية العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي الجزائري بشكل عام، ومختلف الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطة النقدية بشكل خاص.

الوساطة المالية هي عملية جلب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى¹.

حيث وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر نهاية سنة 2018 إلى عشرون مصرفا وثمانية مؤسسة مالية.

الفرع الأول: حجم الودائع

تعتبر عملية تعبئة المدخرات أساس عملية الوساطة المالية وفي الوقت ذاته تعتبر نورد لتمويل مختلف عمليات البنوك، يوضح الجدول الموالي تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية للفترة 2014-2019

الجدول رقم (21): تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية للفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الودائع تحت الطلب	4434.8	3891.7	3732.2	4499	4880	4313

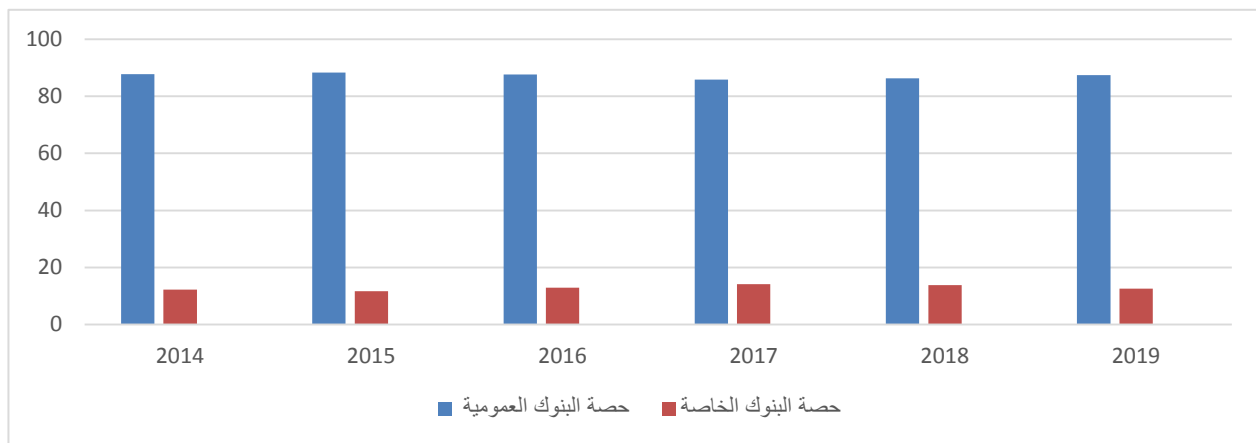
¹ فيصل مقدم، النظام القانوني للوساطة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، 2014، ص 12.

5531.4	5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	الودائع لأجل
890.2	809.6	1024.7	938.4	865.7	599	الودائع كضمان
10734.6	10922.7	10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	إجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.

من خلال الجدول يتبين ارتفاع نسبة جمع الموارد لدى البنوك من سنة إلى أخرى والتي لا تتعدى في متوسطها خلال فترة الدراسة 9 % إلا أنها كانت بنسب متذبذبة، حيث عرفت نموا بـ 12.6 % سنة 2017 مقابل انخفاض بـ 1.3 % سنة 2016 وزيادة طفيفة سنة 2015 بنسبة 0.9 وهذا راجع للتذبذب في الظروف الاقتصادية للبلاد في ظل الأزمة النفطية للبلاد، ومن الملاحظ ارتفاع حجم الودائع لأجل عن حجم الودائع تحت الطلب وذلك بنسبة 46 % سنة 2017 مقابل 48.5 % سنة 2016 و 48.2 % سنة 2015 نتيجة انخفاض ودائع قطاع المحروقات التي تكون في الأساس على شكل ودائع تحت الطلب، فضلا عن ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة نتيجة الإصلاحات المصرفية المحفزة للمدخرين بتحويل أموالهم من ودائع للطلب إلى مدخرات طويلة الأجل وعرفت الموارد المجمعة تحسنا طفيفا سنة 2019، وتجسد هذا التطور بالارتفاع في حصة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف في اجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل حيث سجلت هذه الحصة 59.4 % نهاية سنة 2017 لتصل إلى 60.3 % سنة 2019.

الشكل رقم(16): حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من اجمالي الودائع (2014-2019)



المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.

أما فيما يتعلق بحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من اجمالي الودائع فمن الشكل أعلاه يتبين سيطرة البنوك العمومية الشبه الكلية بمتوسط 88.35 % في حين لم تتجاوز متوسط 11.6 % لدى البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، وهذا رغم الجهود التي انتهجتها السلطة النقدية منذ تسعينات القرن الماضي التي تقضي بفتح السوق المصرفية أمام القطاع الخاص فالنظام المصرفي الجزائري يغلب عليه الطابع العام بحيث تملك مؤسساته العمومية حوالي 1145 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني، فضلا عن ميول المدخرين إلى

التعامل مع البنوك العمومية لتقتهم فيها أكثر من البنوك الخاصة، ولعل السبب الرئيسي لهذا الفرق هو هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: حجم الإقراض المصرفي

يتركز التمويل في الجزائر على القطاع المصرفي نظرا لمحدودية نشاط السوق المالي، مما يجعل القروض مصدر رئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والمحرك الأساسي للوساطة المالية المصرفية في الجزائر. يوضح الجدول الموالي نشاط الإقراض الموجه للاقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم (22): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2019)

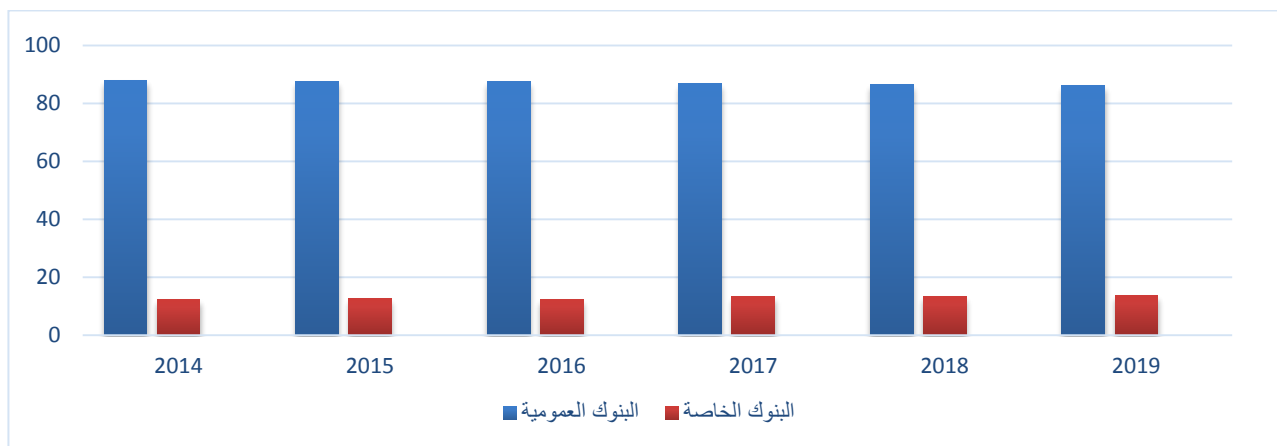
الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قروض للقطاع العام	3382.9	3688.9	3952.8	4311.8	4944.2	5636.0
قروض للقطاع الخاص	3120	3586.6	3955	4566.1	5029.9	5221.3
إجمالي القروض	6502.9	7575.6	7907.8	8877.9	9974	10857.8
حصة البنوك العمومية %	87.84	87.51	87.58	86.78	86.59	86.22
حصة البنوك الخاصة %	12.16	12.49	12.42	13.22	13.41	13.78

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.

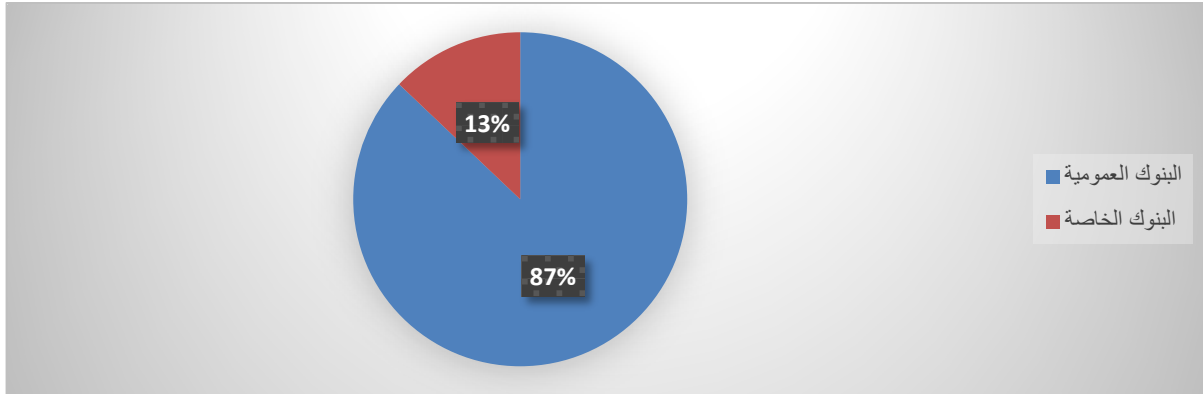
الجدول أعلاه بين توسع القروض الموجهة للاقتصاد لكل من القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص وبنسب مختلفة، حيث ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57.69% وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص بـ 42.31% على عكس سنوات 2015، 2016 و 2017، فالنمو الطفيف للقروض الممنوحة للقطاع الخاص يترجم تراجع حصتها في إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 51.4% في 2017 إلى 50.43% سنة 2018.

الشكل رقم (17): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2018-2019).

الشكل رقم(18): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المنحنى والجدول أعلاه.

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية، مهيمنة بنسبة 86.22% في حصة السوق مقابل 13.78% للمصارف الخاصة، تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة.

ويمكن ارجاع سيطرة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد إلى:

- محدودية موارد البنوك الخاصة مقارنة بنظيرتها العمومية مما قد يؤثر على مستواها الاقراضي.
- تردد البنوك الخاصة في تمويل القطاع العمومي بسبب عدم مردوديته المالية وتحمل مخاطر عدم السداد.

الفرع الثالث: سيولة الاقتصاد (M2/PIB)

سيولة الاقتصاد هي قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتوفير حاجات المجتمع¹.

وقد سعت السلطات المالية والنقدية من خلال الإصلاحات المصرفية إلى تحسين الوساطة البنكية من خلال تفعيل دور البنوك في تعبئة المدخرات والترشيد الكفاء لها من خلال توزيعها المدروس والممنهج على المشاريع التنموية.

الجدول رقم (23): نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الخام PIB للفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية M2	1366.90	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	16510.7

¹ حمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، 2003، ص 13.

20284.0	20259.0	18876.2	17514.6	16591.9	17242.5	الناتج الداخلي الخام PIB
81.3	82.1	79.3	78.8	82.5	79.4	%(M2/PIB)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.

من خلال الجدول يتبين مدى تأثير ارتفاع أو انخفاض الكتلة النقدية M2 على سيولة الاقتصاد، بعد الارتفاع الذي عرفته قبل الأزمة النفطية (قبل سنة 2014) بسبب انتهاج السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لارتفاع عائدات المحروقات، ولقد عرفت الكتلة النقدية M2 انخفاضا في نسبة زيادتها سنتي 2016 و 2017 الذي يعود أساسا إلى الأزمة النفطية وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة لمجابهة تداعيات الأزمة النفطية والتي أثرت بدورها سلبا على عائدات المحروقات بالانخفاض وعلى مستوى صافي الموجودات الأجنبية بالتقلص، ولتصحيح الأوضاع قام بنك الجزائر منذ نوفمبر 2017 بالشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجتها من التمويل، مما ساهم في تحسين نسبة زيادة الكتلة النقدية سنة 2017 بمقدار 8.3%.

ومن خلال هذا يتضح ضعف الأداء المصرفي في جانب استقطاب وجمع الموارد خارج القنوات المصرفية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تحولات السياسة النقدية في الجزائر في عدة مراحل قبل حدوث الأزمة النفطية وبعدها، وتعد مرحلة التسعينات هي المرحلة الحاسمة في الجزائر وذلك بدخول الاقتصاد الجزائري في إصلاحات شاملة مدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية نحو اقتصاد السوق وذلك بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية، ولتدعيم هذه الإصلاحات تواصلت التعديلات فيما يخص السياسة النقدية والجهاز المصرفي بإصدار أوامر وتعديلات وهذا لزيادة فعالية أدوات السياسة النقدية فبعد أن كان تأثيرها ضعيفا في الاقتصاد قبل صدور هذه الأوامر أصبحت بموجبها سياسة فعالة في الاقتصاد بواسطة أدواتها المستعملة والمتمثلة أساسا في معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة وبعض الأدوات المستحدثة.

السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بأسعار النفط في تحديد اتجاهاتها وأهدافها وأدواتها، فعند ارتفاع أسعار النفط ينتج زيادة في الأصول الخارجية ما ينعكس إيجابا على الكتلة النقدية ومقابلاتها، وبعد حدوث الأزمة النفطية فإن الكتلة النقدية نمت بشكل متباطئ، كما أن هناك تأثير واضح لأسعار النفط على أداء السياسة النقدية في تادية أهدافها النهائية فعند ارتفاع أسعار النفط ينتج عنه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بسبب السياسة النقدية التوسعية بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والناجم الداخلي الخام والموازنة العامة للدولة، أما عند حدوث الأزمة النفطية انخفضت الكتلة النقدية ومقابلاتها مما أدى إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، فعمدت السلطة النقدية لإيجاد حلول لسياسة بديلة وهي التمويل غير التقليدي فبموجبها يتم اقراض الخزينة العمومية و الاقتصاد من قبل بنك الجزائر لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية.

شهدت الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي بعد الإصلاحات تحسنت في مؤشراتها إلا أنها لا تزال تشهد تأخرا نسبيا ولم ترقى بعد إلى المستوى الذي يسمح لها في المساهمة لتحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وهذا راجع لضعف القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية وإخراج الاقتصاد الوطني من الآثار المترتبة عن انهيار أسعار النفط مؤخرا.

الخاتمة

يعتبر النفط مصدر الإيرادات الرئيسي في الجزائر، حيث أدى هذا الأخير إلى فترات رواج وكساد في الاقتصاد والتي على أساسها تتحدد طبيعة السياسة النقدية المنتهجة إلى جانب عوامل أخرى، وعليه فإن تقلبات أسعار النفط التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد الجزائري يدفع بالدولة لتغيير اتجاه مختلف السياسات الاقتصادية التي من بينها السياسة النقدية، فالسياسة النقدية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري لاعتماد الدولة الجزائرية على القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد في ظل غياب كفاءة السوق المالي.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج التي على أساسها يمكن إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، والتي تعتبر منطلقا لتقديم جملة من المقترحات والتوصيات.

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

- للسياسة النقدية جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها، سواء كانت أهداف أولية، وسطية، أو نهائية باعتبارها أحد العناصر الأساسية المكونة للسياسة الاقتصادية إذ أن لها تأثير كبير على حالة الاقتصاد الكلي.
- تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة في تحقيق أهدافها فتمرر مباشرة عبر قنوات إلى الاقتصاد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، إذ يعتبر موردا استراتيجيا حساسا للتطورات الاقتصادية والسياسية الدولية.
- يوجد نوعين من أسواق النفط العالمية هما السوق الفورية التي تعتمد على الأسعار الفورية ويكون فيها التسليم مباشر، أما النوع الثاني فهي السوق المستقبلية أو سوق العقود الآجلة حيث الهدف من إبرام هذه العقود هو التحوط من تقلبات أسعار النفط والاستفادة من فروقات الأسعار وتحقيق الأرباح.
- يساهم اختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط في الأسواق الدولية إلى حدوث تقلبات في أسعار النفط، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاديات المصدرة في حين يكون تأثيرها على الاقتصاديات المستوردة أقل شدة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- إن النفط يعد من أهم الموارد والدعائم في الاقتصاد الجزائري خاصة أن أغلب صادرات الجزائر عائدة من صادراتها للمحروقات، وأي تغير في أسعار النفط سيؤثر على السياسة الاقتصادية في الجزائر خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري ليس له بديل آخر من غير إيرادات المحروقات على المدى القصير، وهو ما يثبت لنا صحة الفرضية الثالثة.

- مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من المحطات التاريخية منذ صدور قانون النقد والقرض فأصبحت بموجب هذا القانون سياسة مؤثرة في الاقتصاد الوطني، حيث تمكنت من التحكم في الوضع الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة في أغلب الفترات.

- تتغير اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية.

- إن تفعيل دور السياسة النقدية يجب أن يكون عن طريق تغيير معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية وكذلك رغبة السلطة النقدية في محاولة التصدي للصدمة النفطية.

- كان للأزمة النفطية أثر كبير على الاقتصاد الجزائري مما أدى بالسلطة النقدية لتغيير اتجاه السياسة النقدية من خلال منح قروض طويلة الأجل وقروض ممنوحة للقطاع العام بهدف إعطاء نفس جديد للاستثمارات والقطاع العام.

- اعتمدت الحكومة على التمويل غير التقليدي باعتباره الحل الوحيد لمعالجة الأزمة النفطية الراهنة، حيث أن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية لم تأتي بثمارها.

- ارتبطت الكتلة النقدية ومقابلاتها وأدوات السياسة النقدية ارتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي هنالك علاقة مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر.

- هناك ضعف لأداء أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لمعالجة تداعيات الأزمة النفطية، وإحلال سياسات مستحدثة محلها كأداة التمويل غير التقليدي، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الرابعة.

2-مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- ضرورة التخلص من التبعية للنفط وقطاع المحروقات في أقرب الآجال لتجنب صدمات أخرى وباء اقتصاد قوي وسياسة نقدية فعالة؛
- استغلال السيولة الزائدة في تمويل النشاطات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي؛
- ضرورة التنسيق بشكل أكبر بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى لضمان تحقيق الأهداف المسطرة؛
- العمل على تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة؛
- ضرورة التحكم في الإصدار النقدي وتوجيهه للقطاعات المنتجة؛
- القيام بإصلاح شامل للقطاع المصرفي وتشجيع دخول البنوك الخاصة، بالإضافة لفتح المجال للصيرفة الإسلامية والعمل على امتصاص السيولة خارج النظام المصرفي.

3-آفاق الدراسة:

تم التطرق في موضوع الدراسة لإبراز دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري، وتم تناول مجموعة من الجوانب إلا أن بعضها مازال يحتاج إلى دراسات أعمق، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- واقع التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة؛

- تقييم فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في الحد من تداعيات الأزمة النفطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984م.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، عمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، نظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009، المادة 09/05، العدد 53، 13 سبتمبر 2009.
3. المادة 93 من القانون 10/90.

ب- الكتب:

1. أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران، ط 1، عمان، الأردن، 2010.
2. أحمد زهير شامية، وآخرون، **النقود والمصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد الحسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
5. إياد عبد الفتاح نور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
7. حسن بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)**، ط 1، دار الكندي، الأردن، 2002.
8. حسن عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
9. حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006.
11. حمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، 2003.
12. رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. زكريا الدوري، يسرى السمراي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
14. سارة حسين منيمة، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة، لبنان، 1992.

قائمة المراجع

15. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999.
16. السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
17. سهير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1997.
18. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 2010.
19. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2015.
20. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
21. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
22. عبد الحميد عبد المطلب، سلسلة الدراسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
23. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
24. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
25. عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
26. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العبيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار جاد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
27. عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الريعانية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
28. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
29. عون محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، ط 2، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
30. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
31. محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
32. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية دراسة (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
33. محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

قائمة المراجع

34. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.

35. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص 210.

36. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017.

ج-المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

1. آسيا علي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.

2. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2002)، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.

3. أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016.

4. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012.

5. بشرى جبار، السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد النقدي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

6. تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة احصائية للفترة (1986-2014)، مذكرة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التسبي، تبسة، الجزائر، 2016.

7. حسينة شملول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المركزية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

8. حنان بن عاتق، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه، مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

9. خديجة بوهلة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع

10. زكية بوستة، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.
11. سارة بن عيسى، دور السياسة النقدية في تمويل الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2015.
12. عبد الحميد رسول، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2008.
13. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
14. فيصل مقدم، النظام القانوني للوساطة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، 2014.
15. قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999.
16. كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، حالة الجزائر فترة (1990-2012)، شهادة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدينة، الجزائر، 2014.
17. كوثر بركات، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.
18. ليلي اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
19. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003.
20. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011.
21. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

قائمة المراجع

22. هوارية بوخشبة، شهيناز لاداس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري (1980-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017.
23. يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

د-الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. بن البار أحمد، محمد بن السيلت، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014): دراسة قياسية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العاشر الموسوم بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 17 و 18 نوفمبر 2015.
2. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، ورقة مقدمة في المؤتمر الاول: السياسة الاقتصادية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000. دية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، الجزائر، نوفمبر 2000.
4. مدوح سلامة، ندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2015.
5. مريم شطبي محمود، التداعيات المحتملة للأزمة في قطاع الطاقة على اقتصاد الجزائر، ندوة أزمة سوق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة لتطورات أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي، 2015.

هـ-المجلات والدوريات:

1. إسماعيل زاير، أفضل أنواع النفط في العالم، مجلة الصباح الجديد، العدد السابع، بغداد، العراق، 2004.
2. بسدات كريمة: دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015.
3. الذهب الأسود، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، السلسلة السادسة، العدد 06، الكويت، ديسمبر 2013.

قائمة المراجع

4. شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 39 -، الإمارات العربية، أكتوبر 2017.
5. الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي: دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر (2000-2015)، في: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.
6. الطيب لحيلح، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2014.
7. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014.
8. عماد غزاري، الأزمة النفطية 2014-2017 الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة المدية، الجزائر، 2019.
9. يمينة كواحلة، أثر تغيرات أسعار النفط على التمويل الخارجي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، جامعة البليدة 2، 2015.

و- التقارير والمنشورات

1. أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية، 2015.
2. آفاق الاقتصاد الاقليمي، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015.
3. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ادارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015.
4. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
1. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، 2010.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
3. التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2009-2015.
4. التقارير الرسمية لبنك الجزائر (2012-2018).
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، 2015.

قائمة المراجع

6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
7. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019 الثلاثي الأول.
8. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019 الثلاثي الثالث.

ز-المواقع الالكترونية:

1-<http://www.almamlakatv.com>

2-<http://www.eia.doe.gov>

3-<http://www.sasapost.com/facts-about-oil/>

4-<https://ar.tradingeconomics.com/>

5-<https://www.ons.dz/>

6-Www.Banque-France.fr/fr/publication/telechar/bulletin/136edito.pdf

7-www.Bank-Of-Algeria.dz

8-www.mf.gof.dz

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1-Frédéric Mishkin , **monnaie, banque, et marchés Financières**, paerson édition, France, 2004.

2-Andrey chouchane Verdier: **Libéralisation Financière et croissance économique-** le cas de l'Afrique subsaharienne, Harmattan, Paris, 2001.

3-Jean Pierre Patat: **Monnaie. Système Financier et politique Monétaire**, Paris, 6eme edition, 2002.

4-N.Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Economics**, Thomson Learning UK, 2006.

Bulletin de la banque de France, **Efficacité de la politique Monétaire et canaux de transmission**, N° 136 Avril, 2005.

5-Freidman, Milton, **The ptimum quantitu of money and other essay**, London, Macmillan, 1973.

6-Banque d'Algérie, **Bulletins statistiques Trimestriels** (N° . 05: Decembre 2008 N°23: 13 September 2013; N 33: Mars 2016).

7-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapports. . (2016)

8-FMI, International Financial Statistic.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال متابعة الأدوات التي اعتمدها السلطة النقدية في ظل هذه الأزمة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمة النفطية قد أدت إلى تراجع واضح في أغلب المؤشرات الاقتصادية، وهذا للارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بهذا المورد الاستراتيجي، وهو ما دفع بالسلطات النقدية إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية قصد الحد من التداعيات السلبية التي تركتها الأزمة، معتمدة في ذلك على عدة أدوات كان أبرزها التمويل غير التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، أدوات السياسة النقدية، الكتلة النقدية، الاقتصاد الجزائري، التمويل غير التقليدي.

Summary:

This study aims, within a descriptive and analytical framework, to highlight the role of monetary policy in addressing the repercussions of the current oil crisis on the Algerian economy, and this by following up on the tools adopted by monetary policy in light of this crisis.

The study concluded that because of the great connection of the Algerian economy to this strategic resource, the oil crisis has led to a clear decline in most economic indicators, which prompted the monetary authorities to adopt an expansionary monetary policy in order to reduce the negative repercussions left by the crisis, relying on several tools; most notably non-traditional financing.

Keywords : oil crisis, monetary policy tools, the monetary mass, the Algerian economy, unconventional financing.